

كراسات استراتيجية

العلاقات الصينية - الأفريقية شراكة أم هيمنة ؟

د. حمدي عبد الرحمن حسن

السنة السابعة عشرة - العدد ١٧٢ - فبراير ٢٠٠٧

كراسات استراتيجية

العلاقات الصينية - الأفريقية
شراكة أم هيمنة ؟

د. حمدى عبد الرحمن حسن

السنة السابعة عشرة - العدد ١٧٢ - فبراير ٢٠٠٧

كراسات استراتيجية

تهدف سلسلة كراسات استراتيجية إلى تقديم قراءة تحليلية متعمقة للقضايا الاستراتيجية الخاصة بمصر والعالم العربي والشرق الأوسط والمجتمع الدولي، وطرح تصورات وسياسات وخيارات بديلة للتعامل معها. وتتوجه السلسلة إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام والجمهور العام.

يخضع النشر في " كراسات استراتيجية " للتحكيم العلمي ، وتعبر الآراء التي تتضمنها عن وجهة نظر المؤلف.

تصدر " كراسات استراتيجية شهريا منذ يناير ١٩٩١، وباللغتين العربية والإنجليزية اعتبارا من يناير ١٩٩٥ ، وتطرح للبيع لدى مكتبات الأهرام ووكالة الأهرام للتوزيع .

ويسر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية دعوة الهيئات والأفراد إلى الاشتراك في " كراسات استراتيجية " من خلال ملء الاستمارة المرفقة وارسالها إلى إدارة الاشتراكات بالأهرام على العنوان التالي: إدارة الاشتراكات- جريدة الأهرام- شارع الجلاء - القاهرة- جمهورية مصر العربية - رمز بريدي ١١٥١١ .

قيمة الاشتراك السنوي (للطبعة العربية):

داخل مصر: ٦٠ جنيها. خارج مصر: الدول العربية ٢٥ دولار - دول أوروبا وأفريقيا ٣٥ دولار - باقي دول العالم ٥٠ دولار.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالأرقام التالية:

تليفون: ٧٧٠٥١١٨ - ٥٧٨٦٠٣٧- ٧٧٠٤٥٦٥ - فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣

e-mail: kurasat@ahram.org.eg

Strategic Papers

"Strategic Papers" aims at providing an in-depth analysis of strategic issues facing Egypt, the Arab world, the Middle East and the international community, and to put forward visions, options and alternative policies. The series is designed to meet the interests of decision- makers, specialists and interested public.

"Strategic Papers" is published monthly in Arabic. Six issues of the English edition are published each year. "Strategic Papers" can be obtained from Al-Ahram bookshops and through Al- Ahram's Distribution Agency.

To subscribe to "Strategic Papers", please complete the attached order form, and mail it with a cheque or postal order to:

Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies,

Al-Ahram Newspaper, Galaa Street, Cairo, Egypt.

Annual Subscription (for the English edition):

Egypt: L.E 100 - Arab countries: US$ 50 - Europe and Africa: US$ 70 - Other countries: US$ 90

For more details, please call: Tel. 202 7705118 - 202 5786037, Fax. 202 7703229

e-mail: kurasat@ahram.org.eg

قائمة المحتويات

مقدمة *

بعد مرور نحو خمسين عاما على تأسيس العلاقات الصينية الأفريقية أضحى التواجد الصيني في أفريقيا واضحا وكبيرا ومثيرا للتساؤلات، ولاسيما في دوائر صنع القرار الغربية. وتشير التقديرات إلى أن الصين أضحت الشريك التجاري الثالث لأفريقيا بعد الولايات المتحدة وفرنسا، وقبل المملكة المتحدة.

ويرى كثير من المحللين أن التغلغل الصيني الراهن في أفريقيا هو أمر غير مسبوق في كثافته ونتائجه، وهو الأمر الذي أضفى عليه أهمية محورية عند مناقشة علاقات أفريقيا الدولية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار تنافس القوى الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة لكسب النفوذ والسيطرة في أفريقيا لبات من الواضح تماما أننا إزاء عملية تخاطف استعماري جديدة، قياسا على تلك التي شهدتها القارة الأفريقية في نهاية القرن التاسع عشر والتي انتهت بتقسيم أفريقيا في مؤتمر برلين في عامي ١٨٨٤ـ ١٨٨٥.

وطبقا لمؤشرات التجارة الصينية الأفريقية فإن إجمالي قيمة تجارة الصين مع أفريقيا في عام ١٩٩٩ قد بلغ ٢ مليار دولار أمريكي، ارتفع في عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٢٩,٦ مليار دولار. ارتفع بنهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٣٩,٧ مليار. ويتوقع أن يصل إلى ١٠٠ مليار دولار بنهاية هذا العقد، أي بعد نحو ثلاث سنوات فقط[1].

ولا شك أن التغير الحاصل في السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا وسعيها الدءوب للحصول على النفط والمواد الخام وفتح أسواق أفريقية جديدة يقلق كثيرا الولايات المتحدة والدول الغربية. فالتقارير والدراسات التي أعدتها مراكز الأبحاث الغربية تعكس هذا القلق، لاسيما وأن التحرك الصيني الجديد في أفريقيا أخذ ينحي جانبا عوامل السياسة والأيديولوجيا وذلك مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة[2]. فالصين باتت تفكر بمنطق برجماتي مصلحي صرف ؛ فهي تهتم بقضايا التجارة والاستثمار والوصول إلى مصادر النفط والمواد الخام أكثر من اهتمامها الأيديولوجي بقضايا مثل " الصين الواحدة " أو " تضامن العالم الثالث "... وهكذا.

ولعلنا نشير إلى ملاحظات ثلاث أساسية نرى أنها مهمة لفهم التطور الحاصل في منظومة العلاقات الصينية ـ الأفريقية، وذلك على النحو التالي :

أولى هذه الملاحظات يتعلق بموقع الاهتمام الصيني بالقارة الأفريقية في سياق مراحل تطور السياسة الخارجية الصينية عبر العقود الخمسة الماضية، إذ ركزت الصين خلال المرحلة الأولى والتي عرفت بمرحلة تأسيس شرعية الوجود في النظام الدولي، وهو ما كان يعني إعلاء الأيديولوجي والسياسي على ما عداه من دوافع حاكمة للسلوك السياسي الخارجي. ثم ما فتئت الصين بعدما تحقق لها الاعتراف الدولي في بداية السبعينيات في انتهاج سياسة مستقلة عن الاستقطاب الدولي الذي ميز

* مؤلف هذا العدد أ.د.حمدى عبد الرحمن حسن، أستاذ العلوم السياسية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

عالم الحرب الباردة. وأخيرا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تراجعت الأيديولوجيا والسياسة لتفسح المجال واسعا أمام اعتبارات المنفعة والمصلحة الاقتصادية الصينية.

الملاحظة الثانية، وتتعلق بأهمية دبلوماسية النفط والمواد الخام التي تنتهجها الصين في أفريقيا، إذ لا ينكر أحد أن الوصول إلى آبار النفط الأفريقية أضحى يمثل الشغل الشاغل للصين منذ بداية أعوام التسعينيات. بيد أن الحصول على النفط ليس هو المتغير الوحيد، وإنما الحصول على الموارد الأخرى مثل النحاس والبوكسيت واليورانيوم والمنجنيز وخام الحديد. بالإضافة إلى ذلك أولت مصانع الملابس والمنسوجات الصينية اهتماما كبيرا بالسوق الأفريقية بالنظر إلى ما تتيحه من فرص استثمار كبيرة.

الملاحظة الثالثة، وتتعلق بالدعوة المتزايدة لدى كثير من الدول الأفريقية بالتوجه شرقا، أي صوب الصين، وذلك بغية التخلص من الضغوط الغربية المتزايدة، لاسيما فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، فالصين لا يحكمها في علاقاتها الخارجية مثل هذه القضايا، فهي لا تعرف مصطلحات مثل "الدول المارقة" أو "محاور الشر والتطرف" في النظام الدولي. وعليه يصبح من المهم سياسيا واستراتيجيا لدول أفريقية مثل السودان وزيمبابوي وأنجولا أن تطور علاقاتها مع الصين لتخفيف آثار الحصار الغربي عليها.

وتحاول هذه الدراسة طرح مجموعة من التساؤلات المهمة حول طبيعة التغير في السلوك الصيني الخارجي تجاه أفريقيا ولاسيما منذ مرحلة ما بعد ماوتسي تونج. وما هي أبرز قضايا العلاقات الصينية الأفريقية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟ وهل يمكن وضع السياسة الصينية الجديدة تجاه أفريقيا في إطار عملية التخاطف الاستعماري الجديد على أفريقيا، أم أنها تندرج في إطار شراكة استراتيجية حقيقية لمواجهة هذا التكالب الاستعماري؟ وسوف تحاول هذه الدراسة الإجابة على تلك التساؤلات من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: ويناقش مراحل تطور العلاقات الصينية الأفريقية منذ مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥وحتى انعقاد القمة الصينية الأفريقية في بكين في نوفمبر ٢٠٠٦.

المحور الثاني: ويتناول بالتحليل أهم قضايا العلاقات الصينية - الأفريقية، وهي بشكل أساسي: الدعم والمساعدات، والتجارة والاستثمار، والوصول إلى مصادر النفط.

المحور الثالث: ويناقش أبرز التحديات التي تواجه التغلغل الصيني في أفريقيا في ظل الهيمنة الأمريكية وسياسات التنافس الدولي المحتدمة في كثير من مناطق العالم.

أولا: مراحل تطور العلاقات الصينية الأفريقية

يمكن التمييز بين مراحل تاريخية ثلاث للعلاقات الصينية - الأفريقية، لكل منها خصائصها وملامحها العامة التي انعكست بشكل أو بآخر على ممارسات وسياسات الصين تجاه أفريقيا[٣].

المرحلة الأولى

ويمكن أن نطلق عليها مرحلة تأسيس وتطور العلاقات الصينية - الأفريقية، وتمتد عبر معظم سنوات الخمسينيات والستينيات. ويمكن القول إجمالا إن مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥يمثل بداية حقيقية لإدراك الصين لأهمية العالم الثالث، في سعيها لكسب الدعم والتأييد الدولي. فقد كانت الصين تهدف منذ أوائل الخمسينيات إلى: تأمين وجودها كدولة، والاعتراف بها في مواجهة تايوان، ومواجهة الخطر الأمريكي، بالإضافة إلى أن تتجاوز سياستها الخارجية حدود الكتلة الاشتراكية والدول الآسيوية لتشمل مناطق أخرى من العالم في أفريقيا[٤]. وبالفعل كانت مصر واحدة من ست دول أفريقية تشارك في مؤتمر باندونج، وأول دولة أفريقية تعترف بالصين، عام ١٩٥٦. على أن الصين قد بدأت تحركاتها بشكل مكثف وواسع النطاق في القارة الأفريقية منذ بداية أعوام الستينيات، أي مع سنوات التحرر الأفريقي من الاستعمار الغربي. ويمكن أن نرجع التحرك والاهتمام الصيني بأفريقيا خلال تلك المرحلة إلى عوامل ثلاثة أساسية[٥]:

١. الاعتقاد بأن منظومة دول العالم الثالث هي الأقدر على تحقيق الأهداف السياسية والأيديولوجية للصين. وقد ساد في ذلك الوقت شعارات مثل " إننا جميعا ننتمي إلى العالم الثالث "، "نحن دول نامية"... وهكذا. وفي مثل هذا السياق تم طرح المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وهي : الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامة أراضيها الإقليمية، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، والمساواة والمصالح المتبادلة، وأخيرا التعايش السلمي.

٢. السعي الصيني لتأمين الدعم والتأييد الدولي لها ولحكومتها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني. لقد أدركت الصين أهمية الصوت الأفريقي في قضية الاعتراف عام ١٩٦٣ حينما احتدم الصراع بينها وبين تايوان على كسب التأييد الأفريقي - فقد حصلت تايوان على أصوات ١٧ دولة أفريقية في مقابل ١٤ دولة للصين، وذلك أثناء تصويت الجمعية العامة على مسألة تمثيل الصين. عندئذ أدركت الصين أهمية أفريقيا في كسب معركة الاعتراف الدولي.

٣. أدى الصراع الصيني - السوفييتي إلى تزايد الاهتمام بأفريقيا باعتبارها ساحة خلفية للصراع بين العملاقين. يتضح ذلك جليا من أن رئيس الوزراء الصيني شوين لاي قد زار أفريقيا ثلاث مرات خلال الفترة من (١٩٦٣- ١٩٦٥). ومن أبرز الأمثلة على سعي الصين لتقليص نفوذ الاتحاد السوفييتي في أفريقيا دعمها لجبهة يونيتا UNITA في أنجولا، وجبهة زانو ZANO في زيمبابوي ؛ وذلك لمواجهة الدعم السوفيتي للحركات الحاكمة في البلدين MPLA أنجولا و ZAPU زيمبابوي .

وتتمثل أهم المبادئ والسياسات التي حكمت هذه الفترة التأسيسية للعلاقات الصينية الأفريقية فيما يلي:

١. الالتزام بمبدأ الكفاح الثوري؛ وطبقا لشوين لاي فإن الكفاح الثوري الأفريقي يعني الكفاح من أجل تدمير بنية الهيمنة الاستعمارية والتخلص من بقايا النفوذ الاستعماري واستقلال الدول الأفريقية.

٢. التأييد السياسي المتبادل، حيث سعت الصين إلى الاعتراف بالدول الأفريقية المستقلة، وتقديم الدعم لحركات التحرر الوطني. وفي المقابل توقعت الصين تأييد الدول الأفريقية لجمهورية الصين الشعبية وعدم الاعتراف بتايوان. وهو ما كان يعني دعم مطلب الصين للحصول على المقعد الدائم في مجلس الأمن. وهكذا، فإن مبدأ "الصين الواحدة" حكم التوجه الصيني الخارجي عموما خلال تلك الفترة، ولاسيما تجاه أفريقيا.

٣. وحدة وتضامن العالم الثالث والتي اعتبرتها الأدبيات الصينية شرطا لازما لتحقيق الاستقلال الوطني والتنمية والتخلص من الهيمنة الاستعمارية والإمبريالية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكانت السياسة الصينية ترمي إلى تأسيس قوة دولية ثالثة لمواجهة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

وعلى صعيد الممارسة العملية عملت السياسة الصينية على دعم الدول الأفريقية من خلال المساعدات الفنية والاقتصادية والعسكرية ؛ وذلك في محاولة منها لتقويض هيمنة القوى الغربية، ولتأسيس دعائم نظام عالمي جديد. وفي المقابل كانت الدول الأفريقية بحاجة إلى الحلفاء لكسب معركة التحرر الوطني، كما أنها كانت بحاجة أيضا إلى الدعم المادي لتمويل مسيرة نضالها الوطني من أجل الاستقلال والتنمية [٦]. وتشير بعض التحليلات إلى أن الثورة الثقافية التي شهدتها الصين خلال الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٦٩) قد أسهمت في تعطيل مسيرة التغلغل الصيني في أفريقيا ؛ حيث بدأت الصين في الانكفاء على الذات، وهو ما ظهر جليا في استدعاء جميع سفرائها من أفريقيا باستثناء مصر. ومع ذلك فإن العلاقات الصينية ـ الأفريقية لم تتوقف تماما خلال هذه الفترة، مع الاعتراف بأن حجم التبادل والتعامل مع أفريقيا قد انخفض بشكل ملحوظ. وفي حالات معينة حدث نوع من الانتقائية في العلاقات مع بعض الدول الأفريقية مثل الكونغو برازافيل وغينيا ومالي وتنزانيا وزامبيا. بل إنه في عام ١٩٦٧ وافقت الصين على بناء خط حديد "تنزام" بين تنزانيا وزامبيا، والذي يعد أضخم مشروع تساهم فيه الصين في أفريقيا خلال تلك الفترة[٧].

المرحلة الثانية

تغطي هذه المرحلة عقد السبعينيات من القرن الماضي؛ حيث شهدت العلاقات الصينية ـ السوفييتية تدهورا خطيرا بعد غزو الاتحاد السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، ثم التصعيد العسكري على الحدود السوفييتية الصينية عام ١٩٦٩، وهو الأمر الذي نظرت إليه الصين باعتباره تهديدا مباشرا لأمنها القومي. وقد جاء رد الفعل الصيني بإعادة النظر في سياستها الخارجية حيث تم تدويل المنظور العدائي ضد الاتحاد السوفييتي[٨]. ولا شك أن المكون الأفريقي لعب دورا مهما في التوجه الصيني الجديد.

وقد أخذت السياسة الصينية الجديدة خلال هذه المرحلة بعدين رئيسيين، أولهما البحث عن الدعم السياسي في إطار منظومة دول العالم الثالث، وتأكيد الانتماء الصيني إليها. وثانيهما الترويج

لنظرية العوالم الثلاثة التي طرحها دنج زياو بنج في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤. وطبقا للأدبيات الصينية فإن نظرية العوالم الثلاثة تقوم على مكونات ثلاثة رئيسية[٩]:

المكون الأول: وهو يقسم العالم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية : العالم الأول وهو يضم القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، والعالم الثاني ويتألف من كندا وأوروبا واليابان ودول الأقيانوس، والعالم الثالث ويضم الدول النامية كافة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

المكون الثاني: ويشير لرفض الصين لمفهوم الهيمنة وتحديد انتمائها إلى الدول النامية والعالم الثالث.

المكون الثالث: ويشير إلى ضرورة الكفاح العالمي ضد هيمنة العالم الأول ولاسيما الاتحاد السوفييتي. وإذا كان من الواضح أن هذه النظرية تهدف إلى تأسيس جبهة موحدة عالمية ضد القوتين العظميين، فإن التركيز الصيني خلال تلك المرحلة كان موجها ضد الاتحاد السوفييتي.

ويمكن القول إجمالا إن العلاقات الصينية ـ الأفريقية خلال تلك المرحلة قد اتسمت بعدة خصائص أساسية، أبرزها ما يلي:

أولا: الاهتمام بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأفريقية لتأمين الاعتراف الدولي بالصين، ففي خلال الفترة من يناير ١٩٧٠ إلى ديسمبر ١٩٧٢ أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع ١١ دولة أفريقية إضافية، وأعادت العلاقات مع أربع دول أخرى. وبنهاية عام ١٩٧٥ اعترفت ٤٧ دولة أفريقية من أصل ٤٨ دولة في ذلك الوقت بجمهورية الصين الشعبية.

ثانيا: وصلت المساعدات الصينية خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧) نحو ١.٩ مليار دولار أمريكي، استفادت منها ٢٩ دولة أفريقية، وقد مثل خط حديد تنزام بين زامبيا وتنزانيا أضخم مشروع مساعدة صينية في أفريقيا خلال تلك المرحلة. وقد شملت برامج المساعدة الصينية لأفريقيا بناء المستشفيات والطرق والمباني والمصانع الحكومية والملاعب الرياضية، فضلا عن تبادل البرامج الطلابية.

ثالثا: دعوة الزعماء الأفارقة لزيارة الصين؛ ففي خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) زار الصين ما لا يقل عن ١٦ زعيما أفريقيا، من بينهم الرئيس السوداني جعفر نميري والإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسي والرئيس التنزاني جوليوس نيريري.

ويمكن القول إن السياسة الصينية حققت خلال تلك المرحلة بعض المكاسب، منها الحصول على المقعد الدائم في مجلس الأمن في عام ١٩٧١ بفضل دعم ٢٦ دولة أفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما حسمت الصين المعركة الدبلوماسية لصالحها في أفريقيا وذلك على حساب تايوان، وهو ما مثل انتصارا لسياسة "الصين الواحدة". ففي عام ١٩٧٥ كانت ٣٧ دولة أفريقية تعترف بالصين الشعبية مقابل ٨ دول فقط تعترف بتايوان.

المرحلة الثالثة

ويمكن وصفها بأنها مرحلة ما بعد ماوتسي تونج، وتبدأ بعام ١٩٧٨ وتغطي معظم سنوات الثمانينيات من القرن الماضي[١٠]. فقد اتسمت تلك المرحلة بتركيز السياسة الصينية على الاستثمار

في القطاع الاقتصادي بغرض تحديث الصين وتنميتها. وعلى أي الأحوال فقد استمرت أفريقيا تمثل مكونا محوريا في التوجه الصيني الخارجي. ظهر ذلك جليا في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني في سبتمبر١٩٨٢[١١].

ويمكن الإشارة إلى ثلاث خصائص رئيسية لهذه المرحلة:

١. التأكيد على مبدأ السياسة الخارجية المستقلة؛ حيث نأت الصين بنفسها عن القوى الكبرى في العالم. كما أكدت على مبادئ التعايش السلمي مع جميع دول العالم بما فيها الدول الاشتراكية. على أن هذا التعايش، وفقا للرؤية الصينية، هددته دوما قوى الهيمنة والإمبريالية والاستعمار التي تمثل مصادر التوتر وعدم الاستقرار في العالم.

٢. قيام رئيس الوزراء زهاو زيانج بزيارة ١١ دولة أفريقية خلال الفترة من ٢٠ ديسمبر ١٩٨٢ وحتى ١٧ يناير ١٩٨٣، وهو ما عكس الأهمية المتزايدة لأفريقيا بالنسبة للصين خلال تلك الفترة. وقد أكد زيانج على استمرار دعم حركات التحرر الوطني في كل من ناميبيا وجنوب أفريقيا وحماية الاستقلال الوطني الأفريقي ودعم العلاقات الاقتصادية مع دول الجنوب. وطرح زيانج خلال زياراته الأفريقية المبادئ الأساسية الأربع الحاكمة للسياسة الأفريقية للصين وهي: المساواة والمصالح المتبادلة، والتأكيد على النتائج الملموسة، والتنوع في أشكال العلاقات، والتنمية الاقتصادية.

٣. التأكيد على المصالح والمنافع المتبادلة في برنامج المساعدات الاقتصادية والفنية المقدمة لأفريقيا. وربما يعزى ذلك إلى أولويات الصين التنموية ومحدودية مواردها الاقتصادية. وعليه لم تشهد هذه المرحلة مشروعات اقتصادية بحجم خط سكك حديد تنزام الذي شهدته المرحلة السابقة.

على أن المبدأ الرئيسي الذي ميز هذه المرحلة تمثل في سياسة المعونة الخارجية الجديدة للصين والتي أضحت تعتمد بالأساس على المصالح الاقتصادية المتبادلة. يعني ذلك انه طبقا للمفهوم الجديد أصبح من الممكن تنفيذ العديد من المشروعات الأفريقية في إطار المشاركة في التكاليف والأعباء. وعليه ركزت الصين في هذه المرحلة على المشروعات المشتركة وتنويع أشكال المساعدات الصينية لأفريقيا.

المرحلة الرابعة

غطت تلك المرحلة سنوات ما بعد الحرب الباردة؛ بعد أحداث ميدان تيانمن في الصين عام ١٩٨٩، حيث ركزت الدبلوماسية العامة الغربية على ملف الصين الخاص بحقوق الإنسان؛ وتعرضت الصين لانتقادات كبيرة من جانب الدول الغربية، في حين لم تتأثر علاقات الصين بدول العالم الثالث على الإطلاق. ودفع ذلك الحكومة الصينية إلى التمسك بتحالفاتها الدولية القديمة وهو ما أعطى القارة الأفريقية أولوية جديدة [١٢].

لقد بات من الواضح تماما أن الصين أعادت رفع شعار "تعاون دول الجنوب" وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول؛ وذلك توطئة لتدعيم ركائز النظام العالمي الجديد. ولا يخفى أن هذه القراءة الصينية لمبدأ عدم التدخل الدولي توجه ولو بشكل غير مباشر إلى موقف الغرب من قضايا حقوق

الإنسـان. ورغـم أن السياسـة الصـينية الجديـدة خـلال تلـك المـرحلة قـد غلـب علـيها الـتوجه العملـي البرجماتي الـذي يعلـي مـن المصـالح الاقتصـادية للصـين وهـو مـا أعطـى دبلوماسـيتها الخاصـة بالنفط في أفريقيا أهمية كبرى، فإن الاعتبارات السياسية والأيديولوجية التي شكلت دوما ركيزة العلاقات الصينية الأفريقية لا تـزال تحتفظ ببعض مـن جاذبيتها، وليس أدل على ذلك مما جاء في حديث رئيس جنوب أفريقيا تـابو مبيكي أثناء زيارته للصين عام ٢٠٠١ حينما قال: " إنه يمكن التعرف على واقعنا والعـالم مـن حولـنا مـن خـلال الانقسـام الحـادث بـين الأغنـياء والفقـراء الذيـن يملكـون والذيـن لا يملكون، الـدول المتقدمة والـدول المتخلفة، وهـو مـا يشـكل الاختلاف بين دول الشمال ودول الجنوب. إننا جميعا مع الصين ننتمي إلى موقف واحد وهو دول الجنوب"[١٣].

ومع عودة هونـج كونـج إلى الصـين في يولـيو ١٩٩٧ بقيت مسـألة تـايوان وعودتهـا إلى السـيادة الصينية أحد أهـداف السياسـة الصـينية في مـرحلة مـا بعـد الحـرب البـاردة. وقـد حققـت الصـين نجاحـا ملحـوظا على الصـعيد الأفـريقي في هـذا السـياق؛ إذ تقلص عـدد الـدول التي تعترف بتايوان بنهاية عام ٢٠٠٦ إلى خمس دول فقط.

ثانيا: قضايا العلاقات الصينية الأفريقية

ثمة مجموعة مـن القضـايا الحاكمـة في العلاقـات الصينية ـ الأفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مثل: النفط والموارد الطبيعية الأفريقية وسـعي الصـين الـدءوب للحصـول علـى تلـك المـوارد، وسياسـة الاسـتثمار والـتجارة، وسياسـة المعونـات الصـينية لأفريقيا، وأخـيرا منـتدى الـتعاون الصـيني الأفـريقي. وهو ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل.

١ـ النفط والموارد الطبيعية

يعد الاقتصـاد الصـيني مـن أسـرع الاقتصـادات العالمية نمـوا ؛ حيـث يبلـغ معـدل نمـوه السـنوي نحـو ٨٪. وقـد فـرض ذلـك الـنمو ضـغوطا مـتزايدة للحصـول علـى الـنفط. وفي عـام ١٩٩٣ أضـحت الصـين دولـة مسـتوردة للـنفط بعـد أن كـانت مصـدرة له [١٤]. أدى ذلـك إلى إخضاع قطاع الطاقة الصيني إلى ترتيبات إعـادة هـيكلة حكومـية مهمـة. ففـي عـام ١٩٩٨ قامـت الحكومـة الصـينية بترشـيد عملـيات الطاقـة المملوكـة للدولـة مـن خـلال وضـعها تحـت رقـابة إدارة الطاقـة الحكومـية. وقـد أنشـأت الدولـة في قطـاع الـنفط تحـديدا شـركتين همـا : شـركة البـترول الوطنـية الصـينية CNPC ، ومؤسسـة البتروكـيماويات الصـينية SINOPEC . وتعـد الشـركة الأولى ـ الـتي يـناط بهـا أعمـال اكتشـاف حقـول الـنفط والغـاز وإنتاجها ـ مسئولة عـن توفير نحـو ٦٦٪ مـن إنتاج النفط والغاز الصيني، بالإضافة إلى ٤٢ ٪ من عمليات الـتكرير. أمـا شـركة صـينوبك والتي ركـزت أعمالهـا في البداية في مجال تكـرير وتوزيع النفط فإنها تسـاهم بنحـو ٢٣٪ مـن الـنفط، و ١١٪ مـن الغـاز بالإضـافة إلى ٥٤٪ مـن عمليـات الـتكـرير. وأيـا كـان الأمـر، فـإن هـاتين الشـركتين تعـدان مـن أبـرز الشـركات العالمية العاملة في ميدان النفط. وإضافة إلى ذلك توجد شـركة "النفط الوطنية البحرية الصينية" والـتي تعمل في مجال اكتشاف وإنتاج النفط في المنـاطق البحرية. ومـع زيادة الطلـب الصـيني علـى الـنفط نتيجة لـزيادة معـدلات الاسـتهلاك المحلـي فـإن

الصين أضحت في عام ٢٠٠٣ ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يعزى الارتفاع في الطلب الصيني على النفط إلى توسع ونمو القطاع الاقتصادي فحسب، ولكن أيضا إلى زيادة معدلات الرفاهية الاجتماعية والمتمثلة في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مثل السيارات والثلاجات وغيرها. ومن المتوقع أن يستمر ذلك الطلب المتزايد على النفط بمعدل ١٥٦٪ خلال الفترة ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٢٥.

وتشير التوقعات إلى أن الصين سوف تعتمد على الواردات النفطية لسد نحو ٤٥٪ من احتياجاتها بحلول عام ٢٠١٠. ولا شك أن هذا التصاعد الكبير المتوقع في حجم الطلب الصيني على مصادر الطاقة سيكون له انعكاساته المهمة على صناعة النفط العالمية. إذ تؤكد تقديرات هيئة الطاقة العالمية أن واردات الصين النفطية سوف تعادل واردات الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٣٠ (١٥).

وتحاول الصين، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة، البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها النفطية. ونظرا لوجود احتياطيات نفطية مهمة في أفريقيا فإن الصين لم تأل جهدا في تجنيد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف ضمان السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في أفريقيا. وتمتلك أفريقيا نحو ٨ ٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط، كما أنها تقوم بإنتاج نحو ١١ ٪ من الإنتاج العالمي للنفط. وهي تزيد من إنتاجها بنسبة ٦٪ سنويا. وبحلول عام ٢٠٠٧ سوف يصل إنتاج أفريقيا إلى سبعة ملايين برميل يوميا، ويتوقع أن ترتفع إلى ثمانية ملايين بحلول عام ٢٠١٠، وثمة اكتشافات بترولية مهمة في المياه العميقة لخليج غينيا وبصفة خاصة في نيجيريا وأنجولا وغينيا الاستوائية(١٦).

وتحصل الصين في الوقت الحاضر على ربع وارداتها النفطية من أفريقيا (الجزائر وأنجولا وتشاد والسودان ونيجيريا والجابون وغينيا الاستوائية). ويوضح الجدول رقم (١) الاستثمار الصيني في مجال النفط الأفريقي خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦).

جدول رقم (١)

الاستثمار الصيني في النفط الأفريقي خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦)

السنة	الصفقات والعقود الاستثمارية
٢٠٠٢	- وقعت شركة صينوبيك SINOPEC عقدا بقيمة ٥٢٥ مليون دولار لتطوير حقول زار زاتين في الجزائر.
٢٠٠٣	- قامت شركة CNPC بشراء عدد من مصافي النفط الجزائرية بقيمة ٣٥٠ مليون دولار، كما وقعت على صفقة تقوم بمقتضاها بأعمال التنقيب عن النفط في منطقتين مهمتين.
	- قامت شركة بتروشينا بتوقيع عقد مع الحكومة الجزائرية لتطوير بعض حقول النفط وإنشاء مصفاة لتكرير النفط.
٢٠٠٤	- وقعت شركة توتال الجابونية عقدا مع شركة صينوبيك تحصل الصين بمقتضاه على النفط الجابوني.
٢٠٠٥	- منحت الصين الحكومة الأنجولية قرضا بقيمة ٢ مليار دولار مقابل الحصول على صفقات نفطية وقد أضافت الصين مليارا ثالثا في مارس ٢٠٠٦.
	- وقعت بتروشينا عقدا بقيمة ٨٠٠ مليون دولار مع شركة البترول الوطنية النيجيرية مقابل الحصول

	على النفط الخام بمعدل ٣٠ ألف برميل يوميا تصدر إلى الصين.
٢٠٠٦	- وافقت شركة CNOOC على دفع ٢٫٣ مليار دولار للاستثمار في حقول النفط والغاز الطبيعي النيجيرية. - تم الإعلان عن صفقة للتنقيب عن النفط في كينيا بحيث يتم السماح لشركة سنووك بالتنقيب في ست مناطق تغطي مساحة ٤٤٥٠٠ ميل مربع. - حصلت الصين على صفقة بقيمة ٤ مليارات دولار للحصول على تراخيص حفر وتنقيب في نيجيريا. - حصلت شركة صينوبيك على ٤٠٪ من حقول النفط في المنطقة رقم ١٨ الغنية بعد موافقتها على منح الحكومة الأنجولية " علاوة توقيع " بقيمة ١٫١ مليار دولار، وذلك إضافة إلى إجمالي قيمة الاستثمار المعلن عنه والتي تزيد على ١٫٤ مليار دولار. - وقعت الشركات الصينية على عقود للتنقيب عن النفط واستغلاله في الكونغو برازفيل، كما أنها بدأت اكتشاف النفط في شمال ناميبيا. - بدأت شركة نفط صينية بأعمال التنقيب في غرب إثيوبيا، كما تحاول الشركات الصينية تأسيس شراكة من أجل استغلال احتياطات النفط في جزيرة مدغشقر.

واللافت للنظر في دبلوماسية النفط الصينية في أفريقيا أنها تبحث عن مناطق جديدة وبعيدة عن منافسة الشركات الغربية. كما أنها من جهة أخرى تنتهج سياسة واقعية قائمة على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأفريقية وهو ما يعني عدم انشغالها بقضايا الشفافية والمساءلة أو الحكم الصالح في البلدان الأفريقية، وتطرح علاقة الصين بكل من أنجولا والسودان مثالا واضحا في السياق.

الصين وأنجولا

بعد تحول أنجولا من التوجه الأفروماركسي المتشدد، والذي تبنته النخبة الحاكمة معظم سنوات السبعينيات والثمانينيات، إلى رأسمالية الماس والنفط، استشرى الفساد بدرجة كبيرة في البلاد حتى إن بعض المؤسسات الدولية أشارت إلى ضياع نحو أربعة مليارات دولار، أي ما يوازي ١٠٪ من إجمالي الناتج القومي وذلك نتيجة سياسات فاسدة في السنوات الخمس الماضية (١٧).

وقد أضحى غياب الشفافية سمة عامة في جميع الحسابات المالية الأساسية في أنجولا، مثل حسابات عائد النفط والماس، وحسابات البنك الوطني الأنجولي، والمالية العامة. ويقوم البرلمان سنويا بالموافقة على الموازنة العامة للدولة بالرغم من عدم تضمنها مبالغ مالية ضخمة تنفقها بعض المؤسسات الحكومية. يعني ذلك أن الميزانية الرسمية للدولة لا تمت للواقع بأي صلة، وإن كانت مع ذلك لا تطبق في كثير من أجزائها.

بيد أن واقع الفساد الأنجولي لا يمثل مشكلة للحكومة الصينية والتي ربما تستفيد منه بشكل برجماتي؛ إذ تمثل أنجولا في الوقت الحالي ثاني أكبر شريك تجاري للصين في أفريقيا. فقد بلغت قيمة التجارة بين البلدين في عام ٢٠٠٤ نحو ٤٫٩ مليار دولار بزيادة نسبتها ١١٣٪ بالمقارنة بعام ٢٠٠٣، ونظرا لكون أنجولا من أكبر الدول الأفريقية المصدرة للنفط فإنها تشكل أهمية محورية في السياسة الأفريقية للصين.

وقد حاولت أنجولا خلال السنوات الماضية الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، غير أنه بسبب سجلها المفزع في مجال سوء الإدارة الحكومية وانتشار الفساد اشترط الصندوق فرض إجراءات حكومية صارمة لتحقيق الشفافية ومحاربة الفساد. ومن جانبها أوقفت الحكومة الأنجولية

التفاوض مع الصندوق، وعوضا عن ذلك حصلت على قرض بقيمة ٢ مليار دولار من الصين. وقد نص الاتفاق على أن يتم سداد هذا القرض بفائدة مقدارها ١,٥ ٪ على مدى ١٧ سنة. ومن المفترض أن تخصص أموال هذا القرض لمشروعات التنمية وإعادة الإعمار، مثل شبكات الطرق الحديدية والكهرباء والمباني الحكومية(١٨).

ويرى كثير من المحللين أن نصوص هذا الاتفاق تصب في مصلحة الصين بالدرجة الأولى. وعلى سبيل المثال، تحصل الشركات الصينية على ٧٠٪ من مشروعات البناء التي يشملها القرض، وهو ما يعني أن ٣٠٪ فقط من هذه المشروعات تمنح للمستثمرين الأنجوليين. الأمر الآخر الذي يعكس ميزة نسبية للصين في هذا الاتفاق يتمثل في أنه يصبح بمقدور الصين استيراد عشرة آلاف برميل نفط يوميا من أنجولا.

الصين والسودان

تعد السودان دولة نفطية واعدة ؛ إذ يبلغ احتياطيها النفطي حوالي خمسة مليارات برميل، وهي تنتج نحو ٥٠٠,٠٠٠ برميل يوميا إلى ٧٥٠,٠٠٠ برميل بنهاية عام ٢٠٠٦. وطبقا لتقديرات منظمة التجارة العالمية فإن صادرات السودان النفطية إلى الصين تشكل نحو ٦٤٪ من إجمالي صادراتها النفطية عام ٢٠٠٤ (١٩). وقد بدأت الصين وارداتها النفطية من السودان عام ١٩٩٥، ومنذ أن بدأت شركة النفط الوطنية الصينية CNPC اكتشاف النفط في السودان ونشاطها يزداد اتساعا بدرجة كبيرة. وعندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية على السودان، تحركت الصين لسد الفراغ الذي تركته الشركات الغربية برحيلها من البلاد(٢٠).

وتعد شركة CNPC أكبر مستثمر في قطاع النفط السوداني، حيث تمتلك نحو ٤٠٪ من أسهم شركة بترول النيل الأعظم السودانية. وتبلغ حصة الشركة الصينية من النفط السوداني نحو ١٥٠ ألف برميل يوميا. ويغطي مشروع النفط الصيني المشترك مساحة تصل إلى نحو خمسين ألف ميل مربع في جنوب السودان. ومن المتوقع أن يصل إنتاجه السنوي إلى نحو ١٥ مليون طن من النفط الخام. كما يبلغ الاحتياطي النفطي لهذا المشروع نحو ٢٢٠ مليون طن، وهو ما يجعله من أكبر المشاريع الصينية النفطية في الخارج.

وقد أسهمت شركة CNPC في بناء خط أنابيب بورسودان والذي يبلغ طوله نحو ٩٣٢ ميلا، كما أسهمت في بناء مصفاة لتكرير النفط بالقرب من الخرطوم. وفي عام ٢٠٠٥ بلغ عدد العمال الصينيين في السودان نحو عشرة آلاف عامل. ولا يخفى أن سياسة الصين النفطية تجاه السودان تحقق مبدأ المصالح المتبادلة ؛ حيث استفاد كلا الطرفين من تلك العلاقة، فالصين استطاعت تنويع مصادر وارداتها النفطية حتى لا تكون أسيرة الدول النفطية الأخرى. أما السودان فقد وجدت شريكا اقتصاديا يمكن الاعتماد عليه بدون شروط سياسية أو التدخل في شئونها الداخلية. ولكي تحافظ الصين على تلك المكاسب في السودان حاولت دائما التخفيف من غلواء الضغوط الغربية على السودان ولاسيما في مجال حقوق الإنسان وأزمة دارفور، انطلاقا من أن ما يحدث في السودان هو شأن داخلي.

وعلى صعيد آخر، تهتم الصين بالموارد الطبيعية الأخرى في أفريقيا؛ إذ تعتمد على استيراد الأخشاب من غابات الكاميرون والكونغو وغينيا الاستوائية والجابون وليبريا. ويمثل قطع ونقل الأخشاب بطريقة غير قانونية نحو ٥٠٪ من إجمالي صادرات الأخشاب في الكاميرون. بينما ترتفع إلى نحو ٩٠٪ في كل من الكونغو وغينيا الاستوائية وليبريا[٢١]. ولا تظهر الإحصاءات الوطنية للتجارة في هذه الدول أنواع الأخشاب التي يتم تصديرها، وهو ما يجعل معرفة تلك الأنواع أمرا مستحيلا. ومنذ منتصف التسعينيات ازداد الطلب على القطن الأفريقي لمواجهة احتياجات صناعة الملابس والمنسوجات الصينية المزدهرة. ولعل من أبرز الدول الأفريقية المصدرة للقطن: بوركينا فاسو وبنين ومالي وغينيا ونيجيريا وتوجو وأفريقيا الوسطى. ولا يتوقف الطلب الصيني على النفط والمعادن الأفريقية، وإنما يشمل كذلك مجالات الزراعة ومصائد الأسماك حيث قامت الصين بتوقيع عقود مع كل من سيراليون والجابون وناميبيا للسماح للصيادين الصينيين بالصيد في سواحلها الإقليمية، بالإضافة إلى ذلك استأجرت الصين بعض المزارع في كل من زامبيا وتنزانيا وزيمبابوي.

٢ـ المساعدات الصينية لأفريقيا

تتألف الاستراتيجية الصينية في أفريقيا من مكونات خمسة رئيسية هي:

ـ التأكيد على أن الصين تمثل نمطا مختلفا ومستقلا عن القوى الكبرى الأخرى في المحيط الدولي؛ من خلال التركيز على أنها دولة نامية تتفهم احتياجات أفريقيا التنموية فضلا عن كونها مؤهلة للدفاع عن مصالح أفريقيا في المحافل التجارية الدولية.

ـ التركيز على الدول الأفريقية المنبوذة غربيا والمعزولة عالميا مثل السودان وزيمبابوي وأنجولا.

ـ التأكيد على أن العلاقات الصينية الأفريقية تهدف إلى تحقيق الربح والمنفعة المتبادلة والترويج لذلك على مستوى العلاقات الثنائية وداخل التنظيمات الإقليمية الأفريقية.

ـ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأفريقية.

ـ قيام كبار الدبلوماسيين والقادة الصينيين بزيارة أفريقيا بشكل متكرر، ويفوق كثيرا ما يقوم به نظراؤهم الأمريكيون والفرنسيون.

ولتنفيذ تلك الاستراتيجية تبنت الصين أدوات وسياسات مختلفة ومتنوعة، لعل من أبرزها مدخل المعونات الخارجية[٢٢]. ففي مرحلة النضال الوطني من أجل الاستقلال في أفريقيا كانت الصين على استعداد دوما لتقديم العون المادي والتقني للدول الأفريقية الجديدة لتنفيذ مشروعاتها التنموية. وطبقا للإحصاءات المتوافرة، تضاعفت قيمة المساعدات الصينية لأفريقيا في الأعوام القليلة الماضية، إذ بلغت قيمة المساعدات الصينية المقدمة لأفريقيا نحو ١٠٧ مليون دولار في عام ١٩٩٨، تضاعفت في عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٢,٧ مليار دولار، بما يوازي نحو ٢٦٪ من إجمالي المساعدات الخارجية الصينية في العام نفسه[٢٣]. ومن اللافت للنظر في سياسة المساعدات الصينية لأفريقيا أنها تعتمد على القروض بدلا من المنح، وربما يعزى ذلك إلى أمرين أساسيين: أولهما أن الصين تستخدم القروض كذريعة بعد ذلك لضمان تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المتلقية. فإذا تحقق هذا الهدف تقوم الحكومة الصينية بشطب هذه الديون وفق جدول زمني متفق عليه. والأمر الثاني يتمثل في ارتباط

اتفاقات هذه القروض بمشروطية معينة؛ إذ يتم النص على ضرورة استفادة الشركات الصينية بنسبة كبيرة من مشروعات هذه القروض [٢٤]. ولعل القرض الذي منحته الصين لأنجولا في عام ٢٠٠٤ والذي أشرنا إليه آنفا يطرح مثالا في هذا المجال.

وعادة ما تمر المساعدات الصينية لأفريقيا عبر آليات بسيطة وغير معقدة، فالجهات المخولة بتقديم المساعدات الخارجية تنحصر في وزارات المالية والتجارة والخارجية. وبعد إجراء الدراسات اللازمة يتم الإعلان الرسمي عن هذه المساعدات، إما في المؤتمرات الدولية التي تعقد مع السفراء الأفارقة المعتمدين لدى بكين، أو قبل زيارة المسئولين الصينيين إلى أفريقيا. وتقدم الصين المساعدات بشكل مباشر للحكومات الأفريقية من خلال بنك الصادرات والواردات الصيني. وفي هذا السياق، تشير خبرة المساعدات الصينية لأفريقيا إلى تفضيل الصين عدم تقديم المساعدات للتنظيمات الأهلية غير الحكومية. كما تكشف خبرة المساعدات الصينية لأفريقيا تركيزها على مجالات مثل مشروعات البنية الأساسية، وإرسال الفرق الطبية، وتنمية الموارد البشرية الأفريقية، وهو ما نوضحه بشيء من التفصيل فيما يلي:

أ. مشروعات البنية الأساسية

لقد أسهمت الصين في تمويل العديد من مشروعات البنية الأساسية في أفريقيا، وهي المشروعات التي توقف المانحون والبنك الدولي عن تمويلها منذ عقود مضت. ويرى بعض المحللين أن شركات البناء الصينية تنفذ تلك المشروعات بكلفة تقل بنسبة ٢٥٪ عن نظيراتها الغربية. ولعل أضخم مشروع ساهمت فيه الصين هو خط حديد تنزام بطول ١٨٠٠ كم بين تنزانيا وزامبيا بكلفة ٤٥٠ مليون دولار. إضافة إلى ذلك فقد قامت الصين ببناء الطرق وشق الآبار ومد شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية.

جدول رقم (٢)

أنماط مشروعات المساعدات الصينية في أفريقيا

مشروعات البنية الأساسية	السكك الحديدية، الطرق، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية.
المباني	النوادي الرياضية، القصور، المكاتب الحكومية، المدارس.
المصانع	القطن أو النسيج، الأخشاب، النفط، السجائر.
الزراعة	المزارع، التبغ، الشاي، إنتاج السكر.

وفي عام ٢٠٠٦ قدمت الصين قروضا ميسرة لتمويل عمليات إصلاح وإعادة تشغيل شبكة المواصلات في عدد من الدول الأفريقية النفطية. ومن ذلك [٢٥]:

- تقديم مليار دولار كقرض لإصلاح خطوط المواصلات المتهالكة وتزويدها بقاطرات جديدة.
- إعادة رصف وتشغيل ما يقرب من نصف شبكة الطرق السريعة في انجولا.
- تقديم قرض بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لاصلاح شبكة السكك الحديدية في انجولا.

- عرض قرض بقيمة مليار ونصف المليار دولار لتحديث باقي اجزاء شبكة المواصلات الانجولية.

ويمكن القول إجمالا بأن الدور الصيني البارز في اقامة مشروعات البنية الأساسية في موزمبيق يعطي مؤشرا واضحا علي القدرة التنافسية العالية التي تتمتع بها الشركات الصينية مقارنة بنظيراتها الغربية. فقد بدأت الشركات الصينية في إقامة عدد من المشروعات الكبيرة المرتبطة ببرنامج المساعدات الصينية مثل بناء مقر البرلمان الموزمبيقي عام ١٩٩٩، وقاعة شيسانو للمؤتمرات عام ٢٠٠٣، ومقر وزارة الخارجية عام ٢٠٠٤ بالإضافة إلى قاعدة عسكرية جديدة. كما أسهمت الصين في بناء وإصلاح العديد من الطرق والجسور[٢٦].

وفي عام ٢٠٠٢ قامت وزارة الصحة الصينية بتنظيم دورة تدريبية دولية في أساليب الوقاية والعلاج من الملاريا والأمراض الاستوائية، شارك فيها ٣٠ طالبا من ١٧ بلدا افريقيا. وفي نفس السنة، وكجزء من منتدى التعاون الصيني الأفريقي، عقدت بكين منتدى الصين - أفريقيا الخاص بالطب التقليدي والحديث، حيث حضره مشاركون من ٢١ بلدا إفريقيا، ومنظمة الصحة العالمية.

- عرض قرض بقيمة مليار ونصف المليار دولار لتحديث باقي اجزاء شبكة المواصلات الانجولية.

ويمكن القول إجمالا بأن الدور الصيني البارز في اقامة مشروعات البنية الأساسية في موزمبيق يعطي مؤشرا واضحا علي القدرة التنافسية العالية التي تتمتع بها الشركات الصينية مقارنة بنظيراتها الغربية. فقد بدأت الشركات الصينية في إقامة عدد من المشروعات الكبيرة المرتبطة ببرنامج المساعدات الصينية مثل بناء مقر البرلمان الموزمبيقي عام ١٩٩٩ ،وقاعة شيسانو للمؤتمرات عام ٢٠٠٣ ، ومقر وزارة الخارجية عام ٢٠٠٤ بالإضافة إلى قاعدة عسكرية جديدة. كما أسهمت الصين في بناء وإصلاح العديد من الطرق والجسور[٢٦].

ولاشك أن هذا الدور المتزايد للشركات الصينية في قطاع الإنشاءات والبنية الأساسية في أفريقيا إنما يعكس قدرتها التنافسية العالية، حيث تستطيع تقديم مشروعات عالية الجودة بتكلفة تقل بنسبة ٢٥٪ - ٥٠٪ عن الشركات المنافسة الأخرى. وربما يعزى ذلك إلى العوامل التالية:

- قدرة الشركات الصينية علي الحصول على رأس المال المتمثل في الآلات والمعدات بتكلفة أقل مما يحصل عليه المستثمرون المحليون.
- وجود كوادر صينية رخيصة الأجر تعيش في الغالب الأعم في ثكنات معزولة وبمستويات معيشية متدنية قد تقل عن المستوى المعيشي السائد في بعض الدول الأفريقية نفسها.
- استخدام الموارد والمعدات الصينية بشكل مباشر وبدون الاعتماد علي متعهدين محليين.
- استخدام تصميمات ورسومات هندسية نمطية ثابتة.
- عدم الاكتراث بالتأثيرات البيئية الناجمة عن هذه المشروعات،
- الحصول على دعم الحكومة الصينية الذي تقدمه للشركات الصينية العاملة في الخارج.

ب - إرسال الفرق الطبية

تمتلك الصين تاريخا طويلا فيما يمكن تسميته بـ "الدبلوماسية الصحية" في أفريقيا ؛ حيث غادر أول وفد طبي صيني إلى الجزائر في عام ١٩٦٤. ومنذ ذلك الوقت بلغ عدد الأطباء والعاملين في المجال الصحي الصيني الذين أرسلوا إلى أكثر من ٤٧ دولة أفريقية نحو خمسة عشر ألفا. وتشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من ١٨٠ مليون مريض أفريقي قد تلقوا العلاج على أيدي أطباء صينيين عبر السنين [٢٧]. وتقوم الصين بانتظام في ميدان الصحة بترتيب زيارات رسمية مع الزعماء الأفارقة لتسهيل التبادل المنتظم للفرق الطبية وتدريب الأطباء وتوفر الحكومة الصينية الأدوية والمعدات الطبية مجانا لعدة بلدان أفريقية، كما أنها تشرف علي عدد من البرامج الفعالة للوقاية والعلاج من الأمراض المعدية ومنها الملاريا والإيدز.

وفي عام ٢٠٠٢ قامت وزارة الصحة الصينية بتنظيم دورة تدريبية دولية في أساليب الوقاية والعلاج من الملاريا والأمراض الاستوائية، شارك فيها ٣٠ طالبا من ١٧ بلدا افريقيا. وفي نفس السنة، وكجزء من منتدى التعاون الصيني الأفريقي، عقدت بكين منتدى الصين - أفريقيا الخاص بالطب التقليدي والحديث، حيث حضره مشاركون من ٢١ بلدا إفريقيا، ومنظمة الصحة العالمية.

وعادة ما يخدم الأطباء الصينيون أعضاء الطواقم الطبية لمدة تصل إلى عامين في البلد المستهدف. وقد خدم كثير من هؤلاء الأطباء أكثر من مرة. إضافة إلى ذلك فإن الوحدات الطبية العسكرية الصينية المشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا تقدم المساعدة الطبية إلى زملائهم العاملين في مجال حفظ السلام،وكثير منهم من الدول الأفريقية، فضلا عن المدنيين.

وقد ضغطت الحكومة الصينية على المكاتب الصحية في بعض المقاطعات الصينية الغنية من أجل توفير الأطباء اللازمين لتقديم المساعدات الطبية إلى بلدان معينة. ولا شك أن هذا التعاون الطبي طويل المدى يبني نمطا رصينا من الدبلوماسية الشعبية بين أفريقيا والصين، ويعود بالفائدة على الطرفين. وعلى الرغم من الصعوبات التي تعترض طريق المساعدات الطبية الصينية لأفريقيا بسبب عدم رغبة الأطباء الصينيين في السفر لأفريقيا إلا أن بيانات ٢٠٠٣ تشير إلى استمرار تواجد نحو ٨٦٠ طبيبا ومتخصصا في ٣٤ دولة أفريقية.

ج- برنامج تنمية الموارد البشرية الأفريقية

أنشأت الحكومة الصينية صندوقا لهذا الغرض لاستخدامه من جانب وزارات الخارجية، والتجارة، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا؛ لتقديم التعليم والتدريب للأفارقة. ففي عام ٢٠٠٣ تم تدريب ٦٠٠٠ أفريقي في الصين، كما قام ١٥٠٠ طالب أفريقي بزيارة الصين. وتبذل الصين جهدا كبيرا لنشر ثقافتها ولغتها داخل القارة الأفريقية ؛ حيث تحاول تأسيس أقسام لتدريس اللغة والثقافة الصينية في الجامعات الأفريقية. وقد قامت الصين في هذا الإطار بتوقيع نحو ٢٧ اتفاق تعاون مع الجامعات الأفريقية.

وقد أكدت الصين في عام ٢٠٠٦ على ضرورة إظهار دور صندوق استثمار الموارد البشرية الأفريقية الذي أنشأته حكومة الصين وتحديد أعماله الرئيسية وتوسيع مجالاتها وزيادة التمويل لرفع فعالية الصندوق." وتعهدت بأنها ستواصل "تبادل ابتعاث الطلبة مع دول إفريقيا، وستزيد حصص المنح الدراسية الحكومية بصورة مناسبة، وتواصل إبتعاث المدرسين إلى إفريقيا، وتساعد الدول الأفريقية في تعليم اللغة الصينية، وتنفذ برامج دعم التعليم ودفع تطوير المقررات العلمية الضعيفة بأفريقيا، وتعزز التعاون في التعليم المهني والتقني والتعليم عن بُعد، وتشجع على التبادل والتعاون بين الهيئات التعليمية والأكاديمية في الجانبين.

٣- التجارة الصينية مع أفريقيا

تمثل التجارة أحد الأدوات المهمة لتحقيق الاستراتيجية الصينية في أفريقيا. وقد عمدت الصين في مرحلة ما بعد ماو إلى التركيز على التجارة الخارجية والاستثمار ولاسيما في أفريقيا، وكما ذكرنا آنفا أضحت الصين الآن ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم، وتحصل على نحو ٢٥٪ من وارداتها النفطية من منطقة خليج غينيا والسودان. وعلى الرغم من أن مشاركة أفريقيا في إجمالي التجارة الصينية لم تتعد ٢٪ في عام ٢٠٠٤ فإن التجارة الصينية مع القارة تتزايد بشكل ملحوظ ويتوقع أن تتجاوز ١٠٠مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠ وفقا لمعظم التقديرات[٢٨].

وقد وطدت الصين من علاقتها الاقتصادية والتجارية مع أفريقيا. فقد شهدت التجارة بين الطرفين نموا كبيرا خلال عقد التسعينيات. فمنذ انعقاد منتدى التعاون الصيني الأفريقي في بكين عام ٢٠٠٠ تم توقيع ما يزيد على ٤٠ اتفاقا تجاريا مع الدول الأفريقية، ساهمت في مضاعفة حجم التبادل التجاري بين الجانبين وأضحت الصين الشريك التجاري الثالث لأفريقيا بعد الولايات المتحدة وفرنسا.

ومن اللافت للنظر أن الشركات الحكومية الصينية ـ والبالغ عددها ٦٧٤ شركة ـ والتي تعمل في أفريقيا تستثمر في مجالات متعددة مثل المناجم والصيد وصناعة الأخشاب والاتصالات السلكية واللاسلكية بما في ذلك القطاعات التي أهملها الغرب باعتبارها لا تحقق أرباحا، أو أنها محدودة النفع الاقتصادي. وفي عام ٢٠٠٤ كانت الاستثمارات الصينية تزيد على ٩٠٠ مليون دولار من إجمالي ١٥ مليارا هي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا[٢٩].

إلا أنه على الرغم من النمو الكبير الذي حققته التجارة الصينية مع أفريقيا، فإن هيكل التجارة بين الطرفين يشير إلى عدد من مظاهر عدم التوازن في هذه التجارة. نشير فيما يلي إلى أهمها:

١. أن نسبة التجارة الثنائية بين الطرفين تظل محدودة قياسا على الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية لكل طرف، إذ لا تمثل تجارة الصين مع أفريقيا أكثر من ٢,٦ ٪ من إجمالي تجارتها الخارجية. يعني ذلك أن ثمة فرصا حقيقية لتنمية هذه التجارة مستقبلا.

٢. فيما يتعلق بالتركيب السلعي للتجارة، يسيطر على الصادرات الصينية للقارة الأفريقية الميكنة والإلكترونيات والملابس والمنسوجات في حين يسيطر على الصادرات الأفريقية إلى الصين المواد الخام الطبيعية مثل النفط والحديد والماس والقطن.

٣. ثمة أوجه تشابه في القطاعات الاقتصادية لكل من الصين وأفريقيا، وهو ما يعني وجود تنافس اقتصادي بينهما. وعلى سبيل المثال، فإن صناعة الملابس والمنسوجات التي حققت تطورا مهما في الصين أضحت تثير جدلا واسعا في أفريقيا بالنظر إلى آثارها السلبية على الصناعات الوطنية الأفريقية.

وعلى صعيد آخر، اتخذت الحكومة الصينية عددا من الإجراءات لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأفريقية، ومن ذلك إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الدول الأفريقية الأقل نموا، وذلك بهدف مساعدتها في زيادة الدخل القومي والقضاء على الفقر. وقد أعلنت الصين في عام ٢٠٠٠ قائمة تضم الـ ٢٥ دولة الأفريقية الأقل نموا والتي تتمتع بهذا الإعفاء الجمركي. وعلى سبيل المقارنة فإن الولايات المتحدة قد سعت في نفس التوقيت إلي دعم تجارتها مع أفريقيا. فقد صدر في عام ٢٠٠٠ قانون "النمو والفرص في أفريقيا"، والذي يهدف إلي تخفيض الحواجز التجارية أمام السلع المصدرة من البلدان الأفريقية إلى السوق الأمريكية بحلول عام ٢٠١٥، شريطة أن يكون ذلك مرتبطا بإحراز تقدم نحو اقتصاد السوق، وتعزيز سيادة القانون والحكم النيابي، و تخفيض الحواجز أمام التجارة والاستثمارات الأمريكية وتحسين حقوق الإنسان، وشروط أخرى.[٣٠]

جدول رقم (٣)

شركاء التجارة الرئيسيون للصين في أفريقيا واردات عام ٢٠٠٤

الدولة	القيمة بالمليون دولار أمريكى	٪ من إجمالى التجارة بين الصين وأفريقيا
أنجولا	٣,٤٢٢	٢٧,٤
جنوب أفريقيا	٢,٥٦٧	٢٠,٦
السودان	١,٦٧٨	١٣,٤
الكونغو برازافيل	١,٢٢٤	٩,٨
غينيا الاستوائية	٧٨٧	٦,٣
الجابون	٤١٥	٣,٣
نيجيريا	٣٧٢	٣,٠
الجزائر	٢١٦	١,٧
المغرب	٢٠٨	١,٧
تشاد	١٤٨	١,٢
الإجمالى	١١,٠٤٣	٨٨,٤

المصدر:

Ian Taylor, " China's Oil Diplomacy in Africa", **International Affairs**, Vol 82, No. 5, 2006, pp 937-959.

وإذا كانت أفريقيا تصدر إلى الصين السلع والموارد الطبيعية فإنها تستورد منها كذلك الكثير من السلع الاستهلاكية[٣١]. صحيح أن السوق الأفريقية تعد صغيرة نسبيا أمام السلع الاستهلاكية الصينية، إلا أنها تعد مفتوحة أمام المنتجات الصينية رخيصة السعر ومنخفضة الجودة، وتنتج هذه السلع عادة في مصانع مملوكة للدولة في الصين ويتم توزيعها عبر شبكة ضخمة غير رسمية تنتشر في المناطق الريفية والحضرية الأفريقية. ومن الملاحظ أن عدد التجار الصينيين قد تزايدوا بشكل ملحوظ في أفريقيا منذ عقد الستينيات. وطبقا لبعض التقديرات فإن عدد التجار الصينيين الموجودين في أفريقيا قد بلغ نحو ١٣٠ ألف شخص في عام ١٩٩٩. ويقيم معظم التجار الصينيين في موريشيوس ومدغشقر وجنوب أفريقيا. غير أن ثمة دلائل تشير إلى تزايد هؤلاء التجار في غرب أفريقيا. وعادة ما يقوم هؤلاء التجار باستيراد السلع الصينية التي تلائم السوق الأفريقية ذات القوة الشرائية المحدودة. ويستطيع التجار الأفارقة تعظيم هامش أرباحهم من خلال التعامل المباشر مع هؤلاء التجار الصينيين دون وجود أطراف أخرى تتوسط هذه العلاقة. أدى ذلك إلى غمر السوق الأفريقية بكميات هائلة من السلع الصينية الرخيصة.

وكما أُشير إليه سابقا فإن معظم الواردات الأفريقية من الصين تتمثل في الأدوات المنزلية والكهربائية والملابس والمنسوجات. على أن الصين تركز على الدول الأفريقية كبيرة الحجم مثل نيجيريا ومصر وجنوب أفريقيا والمغرب والجزائر. وتشكل واردات هذه الدول الخمسة من الصين معا نحو ٥٨٪ من إجمالي الواردات الأفريقية من الصين.

وعلى صعيد آخر، فإن الأسلحة مثلت دوما أحد أهم أنواع السلع التي يتم تصديرها إلى أفريقيا، فخلال مرحلة التحرر الوطني الأفريقية صدرت الصين الأسلحة إلى دول القارة بهدف التخلص من الهيمنة الغربية، وفي أثناء الحرب الباردة أمدت الصين الدول الأفريقية بالأسلحة. وربما كان العامل الأيديولوجي الخاص بإقامة نظام عالمي جديد يدعم هذا التوجه الصيني خلال فترة الحرب الباردة. بيد أنه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة استمر تدفق الأسلحة الصينية على أفريقيا ولكن بمنطق برجماتي غير أيديولوجي. ربما بهدف تحسين العلاقات الثنائية مع بعض الدول الأفريقية وتأمين الوصول إلى مناطق النفط والموارد الطبيعية. ويرى بعض الخبراء أن الصين تقوم ببيع الأسلحة العسكرية لمختلف أنحاء العالم بما في ذلك أفريقيا، ومعروف كما أسلفنا أن الصين تمتلك قراءة مختلفة لقضايا حقوق الإنسان عن الفهم الغربي لها.

وتشير بعض التقديرات إلى أن مبيعات الأسلحة الصينية لأفريقيا خلال الفترة من (١٩٩٦- ٢٠٠٣) شكلت نحو ١٠٪ من إجمالي تدفقات الأسلحة على أفريقيا. وعلى سبيل المثال قامت الصين ببيع الأسلحة لكل من إثيوبيا وإريتريا خلال حرب عام ١٩٩٨ بقيمة مليار دولار أمريكي. كما أمدت الحكومة السودانية بأسلحة ومعدات حربية مهمة. وفي عام ٢٠٠٠ قامت زيمبابوي بتسليم الصين ثمانية أطنان من العاج مقابل صفقة من الأسلحة الخفيفة. وفي عام ٢٠٠٤ اشترت زيمبابوي من الصين أيضا ١٢ مقاتلة حربية و ١٠٠ عربة عسكرية في صفقة زادت قيمتها على ٢٠٠ مليون دولار. ونظرا لسياسة الغرب الرامية إلى عزل زيمبابوي فقد انتهج الرئيس موجابي سياسة التوجه شرقا. انعكس ذلك إيجابا على الصين إذ تكاد تحتكر التجارة مع زيمبابوي، بالإضافة إلى الاستثمار في مجالات التعدين والطرق والزراعة[٣٢].

٤- منتدى التعاون الصيني الأفريقي

في عام ٢٠٠٠ أسست الصين "منتدى التعاون الصيني الأفريقي"، والذي يعد أكبر تجمع رسمي منذ مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥. ويعد هذا المنتدى وفقا للرؤية الصينية منبرا جديدا للحوار الجماعي والتعاون بين الصين والدول الأفريقية، كما أنه آلية فعالة لدفع جهود التعاون بين "الجنوب- الجنوب". ويقوم هذا المنتدى على ركيزتين هما[٣٣]: التعاون العملي، أي الاهتمام بتحقيق نتائج فعلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة. وقد حضر المؤتمر التأسيسي للمنتدى الذي عقد في بكين ٤٤ دولة أفريقية مثلها ٧٩ وزيرا للخارجية والتعاون الدولي. بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وناقش المنتدى قضايا تعاون دول الجنوب، والحوار بين الشمال والجنوب، وأعباء الديون، والتعاون الاقتصادي مع أفريقيا.

وصدر عن مؤتمر بكين الأول للتعاون الاقتصادي الصيني الأفريقي وثيقتان مهمتان، أولهما إعلان بكين، والثانية برنامج التعاون الصيني الأفريقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد برز واضحا ولاسيما في الوثيقة الأخيرة اهتمام الصين بالتعاون الاقتصادي والاستثمار في أفريقيا، بالإضافة إلى طرح قضايا مثل تخفيف الديون وإلغائها، التعاون الزراعي، والطاقة والموارد الطبيعية، والتعليم والمساعدات الفنية[٣٤].

وفي عام ٢٠٠٣ عقد المؤتمر الثاني للمنتدى في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. وقد أعلنت الصين أن مساعداتها الخارجية واستثماراتها لا تخضع لأجندة سياسية أو مشروطية معينة. كما أعلنت الصين كذلك عن تخفيف الديون عن الدول الأفريقية بقيمة ١,٢٧ مليار دولار. وقد صدر عن المؤتمر "خطة عمل أديس أبابا" (٢٠٠٤ ـ٢٠٠٦)، حيث حددت تلك الخطة أطرا للتعاون الصيني الأفريقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الفترة [٣٥].

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الصينية أصدرت في يناير ٢٠٠٦ وثيقة مهمة حول سياستها الأفريقية، وذلك بمناسبة مرور خمسين عاما على تأسيس علاقاتها الدبلوماسية مع القارة. وقد أكدت تلك الوثيقة في جزئها الثالث وهو بعنوان: سياسة الصين تجاه أفريقيا، على أهمية أن تقيم الصين وتطور "نمطاً جديداً من الشراكة الاستراتيجية مع الدول الأفريقية قائماً على المساواة والثقة المتبادلة سياسياً، وتعاون الربح المشترك اقتصادياً، والتبادل والاستفادة المتبادلة ثقافياً." وقد حددت الوثيقة المبادئ والأهداف العامة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا على النحو التالي [٣٦]:

ـ الإخلاص والصداقة والمساواة، حيث أعلنت الصين تمسكها بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي واحترام خيار الدول الأفريقية المستقل لطريق التنمية الملائم لها، وتدعيم التضامن الأفريقي.

ـ المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك من خلال التأييد والدعم الصيني للدول الأفريقية في مجال التنمية الاقتصادية، وإقامة تعاون متنوع الأشكال في مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى دفع التنمية المشتركة.

ـ التأييد المتبادل والتنسيق داخل المنظمات المتعددة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة لتأييد المطالب العادلة للآخر ودعواته المعقولة ومناشدة المجتمع الدولي للاهتمام بالسلام والتنمية في أفريقيا.

ـ التعلم المشترك، والسعي إلى تحقيق التنمية المشتركة من خلال الاستفادة من بعضهما البعض في خبرات الإدارة والتنمية، وتعزيز التبادل والتعاون في مجالات العلوم والتعليم والثقافة والصحة، ودعم الصين للدول الأفريقية في بناء قدراتها، والعمل على استكشاف طرق التنمية المستدامة. إن مبدأ صين واحدة هو الأساس السياسي للصين في إقامة وتطوير علاقاتها مع الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية. وتقدر الحكومة الصينية التزام معظم الدول الأفريقية بمبدأ صين واحدة وعدم تطوير علاقات رسمية وزيارات رسمية مع تايوان، ودعم قضية توحيد الصين. كما ترغب الصين في إقامة وتطوير علاقات رسمية مع الدول التي لم تُقم علاقات دبلوماسية مع الصين على أساس مبدأ صين واحدة.

كما أكد الجزء الخامس من الوثيقة أهمية منتدى التعاون الصيني الأفريقي والوثائق والإجراءات المرتبطة به، و ضرورة مواصلة الصين طرح إجراءات جديدة في إطار المنتدى لتعزيز الثقة السياسية المتبادلة والتعاون الفعلي بصورة شاملة، بهدف استكمال أنظمة المنتدى باستمرار وإيجاد أفضل الطرق والوسائل لتعزيز التعاون بين المنتدى و"خطة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا نيباد".

وفي الرابع من نوفمبر ٢٠٠٦ عقدت قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي ببكين، بحضور ٤٨ دولة أفريقية، حيث أكد المؤتمر نفس المبادئ السابقة التي قام علي أساسها المنتدى والمتمثلة في المساواة

والمنفعة المتبادلة وتوسيع التعاون الاقتصادي متكافئ المنفعة. بيد أن الصين أعلنت في هذا المؤتمر عن خطة من ثماني نقاط لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا [٣٧]، فيما يلي ملخصها:

. مضاعفة مساعدات ٢٠٠٦ بحلول عام ٢٠٠٩.

. منح قروض تفضيلية قيمتها ٣ مليارات دولار أمريكي واعتمادات تفضيلية للمشترين قيمتها ٢ مليار دولار لأفريقيا في السنوات الثلاث القادمة.

. إقامة صندوق تنمية صيني أفريقي تصل قيمته إلى ٥ مليارات دولار لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في أفريقيا وتقديم الدعم لها.

. بناء مركز مؤتمرات للاتحاد الأفريقي.

. إلغاء الديون في شكل جميع القروض الحكومية المعفاة من الفوائد التي حان وقت تسديدها في نهاية عام ٢٠٠٥ والمدينة بها الدول الفقيرة المثقلة بالديون والدول الأقل تقدما في أفريقيا والتي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين.

. تعزيز فتح السوق الصيني أمام أفريقيا بزيادة عدد بنود الصادرات إلى الصين التي تحصل على إعفاءات جمركية كاملة والقادمة من الدول الأقل نموا والتي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين وذلك من ١٩٠ إلى ٤٤٠ بندا.

. إقامة (٣. ٥) مناطق تعاون تجاري واقتصادي في أفريقيا خلال السنوات الثلاث القادمة.

. القيام خلال السنوات الثلاث القادمة بتدريب ١٥ ألف مهني أفريقي وإرسال ١٠٠ خبير زراعي كبير إلى أفريقيا، وإقامة عشرة مراكز لعرض التكنولوجيا الزراعية في أفريقيا وبناء ٣٠ مستشفى، وبناء ٣٠ مركزا لعلاج الملاريا، وبناء ١٠٠ مدرسة ريفية، وزيادة عدد منح الحكومة الصينية للطلبة الأفارقة إلى ٤٠٠٠ طالب سنويا بدلا من ٢٠٠٠ طالب، وذلك بحلول عام ٢٠٠٩.

وينظر كثير من المحللين إلى إعلان قمة بكين على أنه تأسيس لـ "نوع جديد من الشراكة الاستراتيجية بين الصين وأفريقيا يتسم بالمساواة السياسية والثقة المتبادلة والمنفعة الاقتصادية والتبادل الثقافي". كما أكد الاعلان على ضرورة ألا يتجاهل العالم صوت أفريقيا، وأن الصين سوف تواصل دعمها للبلدان الأفريقية لحماية مصالحها المشروعة وتشجيع المجتمع الدولي على إيلاء المزيد من الاهتمام والاستثمار أكثر فى أفريقيا.

وقد تعهد الزعماء في الإعلان بما يلي :

. زيادة الزيارات رفيعة المستوى وإجراء حوار إستراتيجي وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة.

. تعميق وتوسيع المنفعة المتبادلة والتعاون بصورة تعطي أولوية قصوى للتعاون فى مجالات الزراعة والبنية التحتية والصناعة والصيد وتكنولوجيا المعلومات والصحة العامة وتدريب الافراد على الاستفادة من نقاط القوة لدى كل من الطرفين.

. زيادة تبادل الآراء حول تطوير الإدارة والتعلم.

. زيادة الحوار بين الثقافات وتشجيع تبادل الأفراد، مع التركيز على قطاع الشباب.

. تعزيز التعاون الدولى.

. تعزيز منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا.

وقد أقرت قمة بكين خطة عمل للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ ، وتشمل العلاقات السياسية ، والتعاون الاقتصادي الدولي ، والشئون الاجتماعية. ففي مجال العلاقات السياسية اتفق الزعماء الأفارقة على "مواصلة الزيارات الرفيعة المستوى وإقامة آلية للحوار السياسي المنتظم بين وزراء الخارجية. كما اتفق على توسيع التعاون في الأمم المتحدة، و منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ".

واتفق الجانبان في خطة العمل تلك على "تعزيز التبادل والتشاور بين الهيئات القضائية والشرطة وغيرها من أجهزة اقرار وتطبيق القوانين، وتحسين قدرتها على منع ومكافحة الجرائم، فضلا عن تعزيز التعاون فى مجال المساعدة القانونية ، وتسليم المجرمين المشتبه فيهم، والعمل على حل قضية الهجرة غير المشروعة عن طريق التشاور ".

وتعهدت الحكومة الصينية بتعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والمؤسسات الأفريقية ، ودعم الدور الريادى للاتحاد الأفريقي في حل القضايا الأفريقية ، كما أنها تشارك بنشاط في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا.

ثالثاً: اشكاليات العلاقات الصينية الافريقية

إن مبادئ و أهداف منتدى التعاون الصيني الأفريقي التي تم إقرارها في بكين عام ٢٠٠٠ تمثل نقطة انطلاق أساسية لشراكة استراتيجية جديدة بين الطرفين، وقد تم تدعيم هذا التوجه الصيني الجديد من خلال المؤتمر الوزاري الثاني الذي عقد في أديس أبابا عام ٢٠٠٣ و تبنى خطة عمل (٢٠٠٤-٢٠٠٦) لتوسيع نطاق ومجالات التعاون بين دول المنتدى ، واستمرت السياسة الصينية على هذا التوجه بخطى حثيثة حيث أصدرت في أوائل عام ٢٠٠٦ وثيقة مهمة حددت معالم وأهداف سياستها الخارجية تجاه أفريقيا ، و هو ما ظهر واضحاً أثناء قمة منتدى التعاون التي عقدت في بكين في نوفمبر ٢٠٠٦.

لكن ما هي النوايا الحقيقية لكل من الطرفين التي تفسر لنا هذا التوجه الاستراتيجي ؟ يمكن القول من وجهة النظر الصينية أن ثمة عوامل ثلاثة أساسية [٢٨] :

أولها : رغبة الصين في دعم مركزها كقوة عالمية صاعدة من خلال تبني الخيار الاستراتيجي للتعاون بين دول الجنوب. و لا شك أن القارة الأفريقية تحتل مكانة بارزة ومهمة في هذا السياق.

ثانيهما : زيادة الطلب الصيني على الموارد الطبيعية وسعيها لتأمين تلك الموارد. ولا يخفى أن أفريقيا تمثل أكبر منطقة يمكن الاستثمار في مواردها الطبيعية. كما أن أفريقيا تمتلك أعدادا كبيرة من الأسواق المفتوحة و هو ما يوفر فرصاً استثمارية هائلة للمؤسسات والشركات الصينية. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المشروعات الاستثمارية توفر فرصاً للعمل يمكن أن تستوعب بعض العمالة الصينية الزائدة ، وتطرح الحالة الانجولية مثالاً واضحاً حيث يعمل كثير من الصينيين في مشروعات الطرق و شبكة السكك الحديدية.

ثالثاً: سعي الصين إلى تقويض جهود تايوان الرامية لاعلان الاستقلال. و قد ظهر واضحاً نجاح الدبلوماسية الصينية في إبعاد تايوان عن أفريقيا، ففي عام ٢٠٠٦ كانت تشاد اخر دولة تسحب اعترافها بتايوان. و لا يوجد سوى خمس دول أفريقية تعترف بنظام تايبيه دبلوماسياً.

أما وجهة النظر الأفريقية لدعم العلاقات مع الصين فيمكن تفسيرها من عدة أوجه، أبرزها ما يلي:

على المستوى السياسي: فإن الصين من وجهة النظر الافريقية ليس لها تاريخ استعماري، فضلاً عن انتمائها لمنظومة دول الجنوب. ولعل هذا التصامن بين دول الجنوب هو ما يجذب الأفارقة الذين يسعون إلى انهاء وضعية القطبية الواحدة التي يشهدها عالم اليوم. كما أن المقعد الدائم للصين في مجلس الأمن يمثل مصدر حماية لكثير من الدول الأفريقية الصغيرة دون مقابل سياسي كبير[٣٩].

وعلى المستوى الاقتصادي، يمثل الاقتصاد الصيني النامي مصدراً محورياً للاستثمار والتنمية في دول الجنوب. و إذا كان تدفق الاستثمارات الأفريقية إلى أفريقيا لا يزال محدوداً وفقاً للمعدلات العالمية فانه يمثل قيمة كبيرة لبعض الدول الصغيرة في أفريقيا. كما أن النموذج الاقتصادي الصيني يطرح بديلاً قد يكون ملائماً في ظل الانتقادات الافريقية المتزايدة للنموذج النيوليبرالي الذي تدعمه واشنطن. ولعل الجانب الأكثر أهمية في العلاقة الصينية الأفريقية هو أن الاستثمارات الصينية في القارة لا تكون مصحوبة بأية مشروطية سياسية أو اقتصادية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الغربية. وتوضح حالة كل من السودان زيمبابوي هذا التوجه. ولعل التحفظ الصيني الوحيد الذي تطرحه لدعم العلاقات مع الدول الأفريقية هو "الحفاظ على مبدأ الصين الواحدة" أي عدم الاعتراف بتايوان[٤٠].

وعلى الرغم من ذلك فان التغلغل الصيني في أفريقيا تحفه بعض المخاطر والاشكاليات والتي تمثل محوراً للنقاش والحوار في أدبيات التنمية الأفريقية داخل أفريقيا و خارجها. ولعل أبرز تلك الاشكاليات ما يلي :

١- التهديد بعودة التنافس الدولي "الاستعماري" بشكله الجديد في أفريقيا

فقد أضحت القارة في محور الاهتمام العالمي ولا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر وتبني الولايات المتحدة استراتيجية كبرى جديدة، فأفريقيا تطرح بديلاً قوياً لآبار نفط الشرق الأوسط، وهو الأمر الّذي يفتح شهية القوى الكبرى الساعية للحصول على الثروة والنفوذ. وإذا كانت القوى والمؤسسات المانحة الغربية تطرح في تعاملها مع الدول الفقيرة قضايا الشفافية و الحكم الصالح فإن الصين لا تتمسك في برنامج مساعداتها الخارجية بمثل هذه القضايا. كما أنها عوضاً عن ذلك تربط المساعدات بالحصول على صفقات رابحة في قطاعي النفط والغاز الطبيعي. وربما يشجع هذا المسلك الصيني بعض القوى الأخرى الفاعلة في أفريقيا مثل الهند أن تسير في نفس الاتجاه. وإذا ما أخذنا في عين الاعتبار مبيعات السلاح الصينية لأفريقيا و التي لا تتوافر عنها إحصاءات رسمية دقيقة، فإن صراعاً دولياً جديداً على الموارد الطبيعية في أفريقيا هو آت لا محالة. وقد بدأ بعض الباحثين يطرحون سيناريوهات لهذا التكالب أو ان شئت الدقة "تخاطف" أفريقيا مرة أخرى[٤١].

ومن الواضح أن تزايد الدور الصيني في قطاع النفط والغاز الأفريقي قد أفضى إلى فتح شهية قوى آسيوية أخرى للاستثمار في هذه الصناعة الأفريقية المربحة. وعلى سبيل المثال فإن المنتج الرئيسي للنفط في السودان (شركة النيل الأعظم) تعد مملوكة تقريباً لشركات آسيوية. إذ تمتلك شركة بترول الصين الوطنية ٤٠٪، وبتروناس الماليزية ٣٠٪، وشركة ONGC الهندية ٢٥٪، بينما لا تمتلك الحكومة السودانية سوى ٥٪ فقط هي من نصيب شركة النفط الحكومية "سودابت". على أن البعض قد يرى أن تزايد دور الشركات الآسيوية يقتصر على المناطق التي تركتها الشركات الغربية مثل السودان. بيد أن الأشهر القليلة الماضية أثبتت أن الشركات الآسيوية تكتسب مناطق جديدة في خليج غينيا، وهو ما يدفع بها إلى صدارة الاستثمار النفطي في القارة الأفريقية([٤٢]).

ولعل الصفقة الكبرى التي غيرت وجه هذه الصناعة هو قيام شركة "صينوك" الصينية بشراء ٤٥٪ من شركة OML النيجيرية بعد تنازل شركة بترول جنوب الأطلنطي في أبريل عام ٢٠٠٦. وقد بلغت قيمة تلك الصفقة ٢,٦ مليار دولار أمريكي. وتقع مناطق التنقيب التي تقوم بها هذه الشركة في المياه العميقة، وهو ما يعد تحولاً مهماً في اتجاه صناعة النفط النيجيرية. ولعل أكبر اكتشاف نفطي في هذه المنطقة هو حقل "أكبو" AKPO الذي يحتوي على نحو ٦٠٠ مليون برميل مكثف ونحو ٢,٥ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. وثمة مؤشرات قوية على وجود اكتشافات أخرى واعدة في هذه المنطقة. وتمتلك شركة "توتال" العالمية ٢٤٪ من الكونسورتيوم الذي يقوم بالتنقيب واستغلال النفط في هذه المنطقة البحرية، في حين تمتلك شركة البترول البرازيلية ١٦٪. أما شركة النفط الوطنية النيجيرية فإنها تمتلك الحصة المتبقية ومقدارها ١٥٪ فقط[٤٣].

وإذا أخذنا بعين الاعتبار تزايد القيمة النفطية لأفريقيا في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة حيث من المتوقع أن تزود القارة الولايات المتحدة بنحو ربع احتياجاتها النفطية عام ٢٠١٠ فإن الصراع على النفط والموارد الطبيعية الأفريقية سوف يأخذ منحىً جديداً خلال السنوات القادمة. وطبقاً لأنتوني ليك Anthony Lake الرئيس المناوب لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، فإنه "بحلول عام ٢٠١٠ سوف تساهم أفريقيا في الواردات النفطية الأمريكية بنفس نصيب الشرق الأوسط. ويتزايد الاهتمام الأمريكي بالبحث عن مصادر بديلة لنفط الشرق الأوسط"[٤٤]. وإذا كانت الصين تحصل على نحو ٢٨٪ من احتياجاتها النفطية اليوم من أفريقيا، ومن المتوقع أن يستمر اعتمادها على النفط الأفريقي في المستقبل المنظور، فإن النتيجة الطبيعية هي اشتعال حدة المنافسة بين الشركات الغربية والآسيوية على استغلال حقول النفط والغاز في أفريقيا. صحيح أن الشركات الغربية تمتلك قدرات مالية وخبرات فنية عالية، ولاسيما في مناطق التنقيب البحرية، مقارنة بنظيراتها الآسيوية، إلا أن الأخيرة تستفيد من الأوضاع الداخلية السائدة في بعض الدول الأفريقية الغنية بالنفط، وكذلك من الدعاوى السياسية والأيديولوجية المناهضة لهيمنة الدول الغربية على دول الجنوب.

٢. تقويض الصناعات الأفريقية الناشئة

ليس بخاف أن المصالح الاقتصادية الصينية في أفريقيا تتعدى الوصول إلى مناطق الموارد الطبيعية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين. فالبضائع الصينية تغمر الأسواق الأفريقية، وهو ما أدى

إلى تزايد القلق حول مستقبل الصناعات الناشئة في البلدان الأفريقية. وعلى سبيل المثال، فإن تزايد حجم الصادرات الصينية من المنسوجات إلى أفريقيا يؤثر سلباً على تطور الصناعات المحلية في القارة. كما أن تزايد صادرات المنسوجات إلى الولايات المتحدة قد أثر كذلك على القدرات التصديرية لأفريقيا في هذا المجال ومعظمها من الملابس.

وتطرح جنوب أفريقيا مثالاً واضحاً على هذا التأثير الصيني المزدوج. فقد زادت صادرات المنسوجات الصينية إلى جنوب أفريقيا من ٤٠٪ إلى ٨٠٪ بنهاية عام ٢٠٠٤. وخلال تلك الفترة، أي منذ عام ١٩٩٦، شهد قطاع النسيج في جنوب أفريقيا تدهوراً ملحوظاً، إذ أنه بنهاية عام ٢٠٠٢ فقد نحو ٧٥٠٠٠ شخص وظائفهم في هذا القطاع (انظر جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤)

انخفاض التوظيف في قطاع الملابس في عدد من الدول الأفريقية (٢٠٠٤. ٢٠٠٥)

الدولة/ السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	نسبة الانخفاض
كينيا	٣٤٦١٤	٣١٧٤٥	٩,٣٪
ليسوتو	٥٠٢١٧	٣٥٦٧٨	٢٨,٩٪
جنوب أفريقيا	٩٨٠٠٠	٨٦٠٠٠	١٢,٢٪
سوازيلاند	٣٢٠٠٠	١٤٠٠٠	٥٦,٢ ٪

المصدر:

Raphael Kaplinsky et al, **The Impact of China on Sub Saharan Africa**, The Department of International Development, United Kingdom, China Office, April, 2006.

ويأتي في ذلك السياق انتهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة MFA التي حكمت تجارة المنسوجات والملابس على الساحة الدولية خلال الفترة بين عامي ١٩٧٤ و٢٠٠٥ والتي كانت تفرض حصصاً تصديرية للدول النامية في الأسواق الأمريكية والأوروبية[٤٥]. وقد كانت الصين المستفيد الأكبر من إلغاء نظام الحصص التصديرية الذي حكم تجارة الملابس والمنسوجات طيلة ثلاثين عاماً الماضية وذلك بسبب قدرتها التنافسية العالية انظر جدول رقم (٥).

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أقرت قانون النمو والفرص الأفريقي، وهو ما يعطي الدول الأفريقية حقاً غير محدود للوصول إلى الأسواق الأمريكية. وقد توافق ذلك التوجه الأمريكي مع انتعاش صادرات الملابس والمنسوجات في بلدان معينة مثل ليسوتو وسوازيلاند وغانا وأوغندا وكينيا وغيرها. بيد أنه بحلول عام ٢٠٠٥ وانتهاء نظام الحصص التصديرية وفقاً لاتفاقية الألياف المتعددة انتعشت الصادرات الصينية للولايات المتحدة في حين تراجعت الصادرات الأفريقية التي لم تقو على المنافسة مع الصين. وفي نفس العام أغلقت ١٠ مصانع للملابس أبوابها في ليسوتو تاركة وراءها نحو ١٠٠٠٠ موظف بدون عمل. كما أن صادرات جنوب أفريقيا من الملابس للولايات المتحدة قد انخفضت من ٢٦ مليون دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ١٢ مليون دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٥. وقد أثارت هذه الانعكاسات السلبية ردود فعل غاضبة من العاملين في القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا الذين طالبوا الحكومة باتخاذ إجراءات وتدابير حمائية ضد

الواردات الصينية. وفي يونيو ٢٠٠٥ طالب اتحاد العمال "كوساتو" بضرورة وضع قيود على واردات المنسوجات والملابس من الصين[٤٦].

ورغم ذلك فإن التحدي الحقيقي أمام قطاع الصناعة الأفريقي أكبر بكثير مما هو واقع يعتقده كثير من المحللين. وذلك لأن الصناعة في كثير من البلدان الأفريقية في مراحلها الأولية وترتبط في معظم الأحوال بصناعات تحضير الغذاء ومواد البناء والقطاع الصناعي غير الرسمي الذي يعتمد على المنتجات منخفضة النوعية. إن التحدي الحقيقي ليس هو الصناعة القائمة وإنما إمكانيات التوسع الصناعي مستقبلاً.

الإشكالية الكبرى التي تواجهها الدول الأفريقية على المدى البعيد هي أولاً أن الاعتماد على النفط والمواد الأولية الأخرى قد يعني معاناة هذه الدول من مخاطر ما يسمى "المرض الهولندي" في الاقتصاد، حيث أن زيادة اعتماد الدول على مادة أولية معينة قد يدفع بالنخبة الحاكمة إلى عدم اتخاذ الإجراءات الضرورية لدعم جهود التنمية المستدامة. وثانيا فان زيادة الاعتماد علي إنتاج وتصدير المواد الأولية كالنفط الخام يهدد الدول الأفريقية بالوقوع تحت تأثير تقلبات الأسعار العالمية. وثالثا قد تدفع زيادة العوائد النفطية التي تحصل عليها الدول المنتجة بالنخب الحاكمة إلى عدم بذل الجهد الكافي لتنويع مصادر الدخل القومي[٤٧].

جدول رقم (٥)

صادرات الملابس والمنسوجات في بعض الدول الأفريقية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٤)

الدولة	الصادرات بالألف دولار			
	السنة	الولايات المتحدة	باقي دول العالم	نصيب الولايات المتحدة٪
كينيا	٢٠٠٠	٤٦٧٠١	٥١٥٢٧	٩٠٫٦
	٢٠٠٤	٢٩٥٥٢٠	٣٠٥٤٤٨	٩٦٫٧
ليسوتو	٢٠٠٠	١٤٦٣٦٤	١٥٤١٩٢	٩٤٫٩
	٢٠٠٤	٤٨١٧٨٧	٤٩٤١٥٥	٩٧٫٥
مدغشقر	٢٠٠٠	١١٥٣٧٧	٦١٠٦٨٣	١٨٫٩
	٢٠٠٤	٣٤٥٧٢٨	٥٥٩٥٠١	٦١٫٨
سوازيلاند	٢٠٠٠	٣٣٣٥٦	٣٧٧١٢	٨٨٫٤
	٢٠٠٤	١٨٨٤٦٧	١٩٠٥٣٧	٩٨٫٩
جنوب افريقيا	٢٠٠٠	١٥٠٣١٣	٤٣٥١٥٣	٣٣٫٢
	٢٠٠٤	١٤٩٤٠٢	٢٥٢٢٤٥٣	٥٩٫٢

المصدر: المرجع السابق.

٣. المساعدات وغياب المشروطية

قد يتفهم البعض الموقف الصيني من المفهوم الغربي الليبرالي لحقوق الانسان لكنه يطرح على المدى المتوسط والبعيد إشكاليات حقيقية فيما يتعلق بمستقبل التطور الديموقراطي في أفريقيا. فسياسة المساعدات الصينية " غير المشروطة " إلى حد ما قد تضر بسياسة الدول والمؤسسات المانحة الغربية. وربما تؤدي إلى دعم النظم غير الديموقراطية في أفريقيا. وعلى سبيل المثال فإن تشاد أعلنت عن نيتها طرد شركة شيفرون وشركة بتروناس الماليزية من أحد المشروعات التي يدعمها البنك الدولي بسبب اصرار الأخير على ضرورة تخصيص بعض العوائد النفطية لتحسين الأحوال المعيشية للسكان. والبديل المتاح لتشاد في هذه الحالة هو الشركات الصينية، وهو ما حدث بالفعل حيث قطعت تشاد علاقاتها الدبلوماسية بتايوان مقابل إعادة تدعيم علاقاتها بالصين. وفي كينيا أدت المساعدات الصينية إلى تجنيب الحكومة الكينية الانتقادات الغربية الخاصة بالفساد وسوء الإدارة. وفي أبريل عام ٢٠٠٦، وحينما أعلنت الحكومة الهولندية عن تعليق ما يقرب من ١٥٠ مليون دولار من المساعدات لكينيا بسبب تفشي الفساد وسوء الإدارة، كانت الصين منشغلة في نفس التوقيت بتوقيع صفقات مربحة من أجل البحث عن واستغلال النفط في كينيا[٤٨].

على أن البعض قد يحاجج بأن التوجه الغربي تجاه أفريقيا تحكمه هو الآخر المصالح وليس القيم الليبرالية والديموقراطية، فالعلاقات الفرنسية الأفريقية لم تكن نتاجاً لمبادئ الحرية والمساواة والإخاء، كما أن علاقات الولايات المتحدة بالدول النفطية الغنية في الشرق الأوسط تحكمها مصالح أبعد ما تكون عن مسألة الديموقراطية. وفي هذا السياق تصبح المصالح والمنفعة هي العامل المشترك لسعي الدول الكبرى من أجل السيطرة والنفوذ في أفريقيا.

يعني ذلك أن السلوك الصيني في أفريقيا لا يختلف كثيرا عن السلوك الغربي، فالمصلحة الوطنية لاتزال المحرك الرئيسي للسياسات والتفاعلات الدولية المختلفة. وطبقا لنائب وزير الخارجية الصيني زهاو وينزونج فإن "التجارة هي التجارة. فقد حاول الغرب جاهدا فرض اقتصاد السوق والديموقراطية التعددية على هذه الدول الأفريقية وهي ليست مستعدة لتطبيقها. إننا كذلك ضد سياسة الحظر التي يحاول الغرب أن يطبقها علينا"[٤٩].

وعليه، يمكن القول أن الانتقادات الغربية التي وجهت للصين بهذا الخصوص إنما هي من قبيل ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين في العلاقات الدولية. لكن مع ذلك ثمة بعض التحفظات المهمة على السلوك الصيني في أفريقيا. فإذا أخذنا بعين الاعتبار المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا النيباد بحسبانها تعبيرا مستقلا عن إرادة أفريقية واعية تهدف إلى تحقيق النهضة الأفريقية في القرن الواحد والعشرين لاتضح لنا أن السياسة الصينية في أفريقيا قد لا تتسق والأهداف السياسية والاجتماعية للقارة. وعلى الرغم من أن الصين تعلن دوما عن تأييدها لوثيقة النيباد فإن نمط تجارتها واستثماراتها الأفريقية تذهب بعيدا عن ما تنادي به النيباد. وطبقا لأحد التحليلات الصادرة في جنوب أفريقيا فان: "المساعدات الصينية قد تدفع باتجاه تحقيق رفاهية المواطن الأفريقي العادي ولكنها أيضا تدعم الحكام المستبدين وأنماط إنفاقهم الترفيه. ولاشك أن ذلك يمثل تهديدا خطيرا لمشروع ثابو مبيكي،

ومن ثم لجنوب أفريقيا من خلاله. فأحد الأهداف المحورية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) والذي يعد مبيكي أحد مهندسيها يتمثل في القضاء على الفساد وتحقيق الحكم الصالح في أفريقيا باعتبارها وسائل لضمان المساعدات التنموية المستدامة..وأى مساعدات تفشل في تحقيق الحكم الديموقراطي تعد، بغض النظر عن مصدرها ذات نتائج عكسية"(٥٠).

٤- الإضرار بالبيئة الأفريقية

يرى بعض الباحثين أن سياسات الاستثمار الصينية في أفريقيا قد تسهم في الاضرار بمستويات العمالة و البيئة المتدنية أصلا في أفريقيا(٥١)؛ فالشركات الصينية محدودة الخبرة في قضايا الاتحادات العمالية وحماية البيئة. وليس بخاف أن بعض الدول الأفريقية تشهد تنظيمات عمالية قوية، يؤشر لها تظاهر عمال أحد المناجم في زامبيا والذي تديره الصين، احتجاجاً على تدني مستويات الأجور وعدم مراعاة قواعد السلامة والأمن وهو ما أدى إلى مقتل ٧١ عاملاً من عمال المنجم في عام ٢٠٠٥. وقد أضحت هذه القضية على رأس أولويات مرشح المعارضة الرئاسية مايكل سانا الذي اتهم الشركات الصينية صراحةً باستغلال العمالة المحلية. و على صعيد آخر، فان صادرات الأخشاب غير الشرعية في الجابون والتي تصدر إلى الصين تمثل نحو ٧٠٪ من إجمال صادرات البلاد.

وربما يكون الحماس الأيديولوجي للصين قد تراجع بريقه؛ فالصين لم تعد تسعى إلى إقناع الدول الأفريقية باعتماد نموذج سياسي أو اقتصادي معين. وفي المقابل، لا تزال كل من أوروبا وأمريكا تحت تأثير مرحلة ما بعد الاستعمار. تحاول دائما إعادة صوغ أفريقيا على الطريقة الغربية القائمة على التعددية الحزبية، والانتخابات، والحكم الصالح. الصين في واقع الأمر لاتقدم أكثر من مجرد الرأسمالية: الرغبة في الشراء والرغبة في البيع. وعلى الحكومات الأفريقية أن تختار طريقة الاشتراك والتعامل وتقرر ماهية المزايا الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها.

و بعد قيام الرئيس هو جينتاو بتوقيع اتفاقيات جديدة خلال زيارته إلى نيجيريا في أبريل ٢٠٠٦ أصدرت الجماعات المسلحة في دلتا النيجر تهديدات ضد المصالح الصينية جاء فيه: "نود أن نحذر الحكومة الصينية وشركاتها النفطية إلى توخي الحذر في دلتا النيجر...إن المواطنين الصينيين في المنشآت النفطية سوف يتم معاملتهم باعتبارهم من اللصوص. وسوف تضع الحكومة الصينية مواطنيها على خط النار من خلال الاستثمار في أماكن النفط الخام المسروقه"، وذلك طبقا للناطق باسم الحركة من أجل تحرير دلتا النيجر، وهي المجموعة المسلحة التي سبق وأن خطفت عمال نفط غربيين في نيجيريا.(٥٢)

خاتمة

على الرغم من الإشكاليات السابقة التي ترتبط بتزايد الدور الصيني في أفريقيا إلا أن الصين لا تزال تمثل "الملهم" الاقتصادي لكثير من النخب الأفريقية الحاكمة، فالصين تطرح نموذجا لدول الجنوب استطاعت من خلاله أن تصبح قوة اقتصادية عالمية كبيرة، كما أنها تعد في أعين الأغلبية

الإفريقية الحليف الموثوق به في المحافل الدولية. في ذات الوقت الذي يسود فيه عدم الارتياح من التوجهات الأبوية ذات النزعة الاستعلائية المرتبطة بالتعامل الغربي إزاء القضايا الأفريقية.

ويمكن للصين أن تستفيد من شعبيتها تلك في تغيير استراتيجيتها الأفريقية بما يجعلها أكثر التحاما بالجماهير عوضاً عن الاعتماد على دوائر النخب الحاكمة الضيقة. وربما أدركت القيادة الصينية ذلك، وهو ما دفعها إلى الاهتمام بمجالات أخرى في علاقاتها الأفريقية تتجاوز مصالحها السياسية والاقتصادية الضيقة، ومن ذلك:

- المشاركة الفاعلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا، إذ تشير التقديرات إلى أن الصين قد شاركت منذ عام ١٩٩٠ في ١٢ عملية حفظ سلام أممية في أفريقيا، كما أنها دعمت الكثير من عمليات حفظ السلام الأخرى. وبناء على طلب الأمم المتحدة أرسلت الصين في أبريل عام ٢٠٠٣ قوة لحفظ السلام في دولة الكونغو الديمقراطية. ومنذ ذلك الوقت بلغ عدد القوات الصينية المشاركة في عمليات حفظ السلام الأفريقية نحو ٣٩٧٥ عنصراً في مناطق مختلفة تشمل كلاً من ليبيريا والسودان.

- مكافحة الملاريا وغيرها من الأمراض المعدية في أفريقيا. صحيح أن الصين تعتمد في تحقيق أهدافها على ما يطلق عليه الدبلوماسية الصحية على أساس أنها تعظم من الجانب الشعبي في العلاقة مع الأفارقة[٥٣]، إلا أنها في عام ٢٠٠٦ قد ضاعفت من صادرات أدوية الملاريا الرخيصة إلى أفريقيا. وتشير تقديرات دائرة الجمارك الصينية إلى أنّ نصف صادرات مضادات الملاريا الصينية تذهب إلى أفريقيا. وخلال الفترة من يناير وحتى أكتوبر ٢٠٠٦ باعت الصين ما قيمته٢ مليون دولار من أدوية الملاريا للسودان وحدها. وخلال قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي الأخيرة (بكين ـ نوفمبر ٢٠٠٦) تعهدت الصين باستمرار توفير الأدوية الرخيصة لمحاربة الملاريا في أفريقيا بالإضافة إلى إقامة مراكز صحية لمعالجة الملاريا والوقاية منها في كثير من الدول الأفريقية وذلك في غضون ثلاث سنوات.

- ساندت الصين رسمياً الدول الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) وذلك من خلال منتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي، إذ تعهدت الصين بالتعاون مع الدول الأفريقية في تنمية مشروعات البنية الأساسية، وفي معالجة ومنع تفشي الأمراض المعدية مثل الإيدز والملاريا والسل، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية وقطاع الزراعة، وهو ما نصت عليه خطة العمل (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٦) التي تمّ إقرارها في أديس أبابا أثناء الاجتماع الثاني لدول منتدى التعاون الصيني الأفريقي.

وقد كشفت دراسة آليات السياسة الصينية في أفريقيا بعض السمات العامة المرتبطة بكل من التبادل التجاري والاستثمار والمساعدات. إذ يلاحظ على التجارة الصينية مع أفريقيا ما يأتي:

- تستورد الصين عدداً محدوداً من المنتجات، غالباً ما تكون نفطية ومواد خام من بعض الدول الأفريقية. وفي المقابل تصدر منتجات مصنعة تذهب إلى المستهلك مباشرة.

- تحقق الروابط التجارية بين الصين وأفريقيا فائضاً تجارياً متزايداً للصين، وهذه الروابط لها تأثيرات متباينة على أفريقيا. فهي من ناحية قد تؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلك الأفريقي من خلال

وجود سلع صينية رخيصة الثمن، بيد أنها من ناحية أخرى قد تؤدي إلى تقليص حجم الصناعات المحلية نتيجة وجود منافسة صينية غير متكافئة.

ـ تفضي الروابط التجارية غير المباشرة الناتجة عن مشاركة الصين المتزايدة في الأسواق العالمية إلى نتائج يصعب تقويمها، إذ يمكن القول إجمالاً أن الاقتصادات الأفريقية تستفيد عموماً من هذه الروابط، حيث تؤدي القدرة التنافسية العالية للمنتجات الصينية في الأسواق العالمية على انخفاض أسعار واردات السلع الأفريقية، كما أن تزايد الطلب الصيني على بعض السلع الأفريقية يدفع إلى زيادة قيمة الصادرات الأفريقية. ومع ذلك فإنه في بعض القطاعات مثل الملابس والمنسوجات أدت زيادة القدرة التنافسية الصينية في هذا المجال إلى الإضرار بهذه الصناعة في بعض الدول الأفريقية مثل ليسوتو وسوازيلاند وكينيا.

أما على صعيد المساعدات والاستثمارات الصينية في أفريقيا، يمكن الإشارة إلى النتائج التالية:

ـ يبدو أن الوجود الصيني في أفريقيا مدفوع بالأساس بمفهوم الدبلوماسية الصينية النفطية وسعيها لتحقيق الأمن في مجال الطاقة والمواد الخام.

ـ تعمل الشركات الصينية في ظل ظروف أكثر صعوبة وأطول زمنا مقارنة بالشركات اليابانية والغربية. وربما يعزى ذلك إلى عدة عوامل منها أنها مملوكة غالباً للدولة، ولانخفاض تكلفة رأس المال الذي تحصل عليه، كما أنها لا تقع تحت ضغوط تحقيق أرباح سريعة على المدى القصير.

ـ يتزايد دور الصين في قطاع الطاقة والمواد الأولية في بعض الدول الأفريقية ولا سيما الدول الهشة مثل السودان وأنجولا والكونغو الديموقراطية. وربما يعزى ذلك على رغبة هذه الدول في التهرب من وطأة الضغوط الغربية المطالبة بتحقيق الشفافية والحكم الصالح.

ـ تنشط الصين في مجال تنمية مشروعات البنية الأساسية. وربما يعزى ذلك بالأساس إلى انخفاض التكلفة بنسبة ٢٥٪ إلى ٥٠٪ مقارنة بالشركات المنافسة. كما أن الصين تركز في استثماراتها على المشروعات الصغيرة (كما هو الحال في سيراليون) والتجارة (كما هو الحال في ناميبيا) والقطاع الزراعي (كما هو الحال في موزمبيق).

ـ تهتم الصين ولا سيما في السنوات الأخيرة بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي بآلية المعونات والمساعدات لأفريقيا. وهي تحرص على أن تكون هذه الآلية مكملة لنشاطها التجاري والاستثماري ولا سيما في تلك الدول الغنية بمصادر الطاقة والمواد الخام.

وأياً كان الأمر فإنه لا يمكن النظر إلى تأثير السياسة الصينية في أفريقيا على أنه مجرد ظاهرة اقتصادية وكفى. فمن المنظور الصيني هناك اعتبارات اقتصادية ضيقة بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى والمتمثلة في ضمان توفير مصادر الطاقة الأساسية. ومن المنظور الأفريقي ثمة مصالح اقتصادية مباشرة والمتمثلة في عوائد التجارة المباشرة بالإضافة إلى اعتبارات سياسية واستراتيجية تمثلها الدعوة إلى التوجه شرقاً ولا سيما من قبل بعض الدول المارقة من المنظور العربي مثل السودان وزيمبابوي.

وبغض الطرف عن تلك الرؤى والمصالح التي قد ينظر إليها البعض من منظور سياسي وأيديولوجي، فإنّ تزايد الدور الصيني في أفريقيا يطرح عدداً من التحديات المهمة أشرنا إليها في سياق هذا البحث، ولعلّ من أبرزها:

- تهديد القطاع الصناعي في أفريقيا. إذ يتعين على الدول الأفريقية تحقيق الاستقلال الذاتي من خلال عدم الاعتماد على تصدير المواد الخام، وفرض سياسات حمائية لدعم الصناعات الوطنية. وعلى الرغم من الطفرة التي تشهدها بعض الدول الأفريقية الغنية بالموارد الأولية مثل النفط وما توفره من عوائد وفيرة، فإنّ سوء الإدارة الاقتصادية وتفشي الفساد يحول هذه الموارد من نعمة إلى نقمة على أصحابها.

- تعاون الصين مع الدول المارقة في النظام الدولي أو الدول الهشة في أفريقيا يقوض في كثير من الأحيان من إمكانيات بناء نمط من الحكم الرشيد وشيوع مبادئ المحاسبة والشفافية.

- ثمة توجهات مختلفة تتقاذف الاقتصادات الأفريقية، فثمة ضغوط تاريخية تدفع بها في اتجاه دول الشمال المتقدمة من خلال اتفاقات التجارة التفضيلية، كما أنّ هناك رغبة في تدعيم العلاقة مع دول الجنوب ولا سيما الصين وغيرها من الدول الآسيوية. وهذا ما يمثل جوهر الجدل الدائر في أفريقيا حول "التوجه شرقاً".

وإذا كانت بعض الدراسات الاستطلاعية قد أكدت على إشكاليات العلاقات الصينية ـ الأفريقية، فإن ثمة "فجوة معرفية" حقيقية تقف وراء عدم إمكانية تفهم الآثار غير المباشرة للوجود الصيني في أفريقيا وعدم القدرة على وضع سياسات أفريقية لمواجهة هذه الآثار والتحديات. وترتبط تلك الفجوة بما يأتي:

- الحاجة إلى وجود دراسات تأسيسية لتقويم التأثير المستقبلي للصين على أفريقيا.
- نمط من التقويم الحقيقي للتأثيرات غير المباشرة الناجمة عن التجارة الصينية مع أفريقيا.
- تأثير الصين على قضايا توزيع الدخل ومستويات الفقر في أفريقيا من خلال تحليل أنماط الصادرات والواردات بين أفريقيا والصين.
- تحديد الفرص والتحديات التي تكتنف العلاقات الصينية والأفريقية.

خلاصة القول أن تزايد الاهتمام الصيني بإفريقيا قد ارتبط بعملية إعادة تقويم دور أفريقيا في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى بعد أحداث ١١ سبتمبر. فقد بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى أفريقيا من خلال ثنائية موقعها في استراتيجية الحرب ضد "الإرهاب"، وثروتها النفطية والمعدنية التي تؤهلها لكي تكون بديلاً مريحاً لنفط الشرق الأوسط. وعليه فإنّ الحديث عن وجود شراكة استراتيجية سواء أكانت أمريكية أو أوروبية أو صينية مع أفريقيا إنما هو حديث لا يخلو من أبعاد سياسية وأيديولوجية، ولكنه باليقين يرتكز على دعائم مصلحية واقتصادية تصب لا محالة في قنوات الطرف القوى في هذه العلاقة. وربما يكون ذلك مدعاة إلى القول بأن أفريقيا تشهد مرحلة تخاطف استعماري جديدة، تسعى من خلالها قوى صاعدة في النظام الدولي مثل الصين إلى أن يكون لها نصيب معلوم في الثروة الأفريقية.

هوامش الدراسة

1-B. Smith, 'Western Concern at China's Growing Involvement in Africa', www.asiantribune.com/show_article.php?id=3102 10 April 2006 , Joshua Kurlantzick, Beijing's Safari: China's Move into Africa and Its Implications for Aid, Development and Governance, China Program ,Washington DC : Carnegie Endowment, November 2006., B.Smith, 2006 'Western Concern at China's Growing Involvement in Africa', 10April 2006.
www.asiantribune.com/show_article.php?id=3102
- Macharia Munene, Africa: Africa Edging Closer to Asia Concern for West, **Daily Nation Nairobi**, Tuesday, January 2, 2007.

[2] Joshua Eisenman and Joshua Kurlantzick, **China's Africa Strategy, Current History**, May 2006, pp. 219-224. and Judith van de Looy, Africa and China: A Strategic Partnership? ASC Working Paper 67, Leiden: Netherlands: the African Studies Center , 2006 and Domingos Jardo Muekalia,. 'Africa and China's Strategic Partnership', African Security Review, Vol. 13 No. 1, 2004: pp. 5–12.

[3] تذكر بعض المصادر التاريخية ان الإمبراطور الصيني ووتي، وهو من سلالة الهان قد أرسل مبعوثيه الى أقصى الاتجاه الغربي وذلك في سعيه الدءوب لكسب الأصدقاء والحلفاء. وبالفعل وصلت هذه البعثات إلى منطقة ليكان والتي يعتقد بأنها مصر الحالية. يعني ذلك ان صحت تلك الرواية أن الاتصالات الصينية بأفريقيا ترجع الى أكثر من ألفى عام خلت. انظر في تفاصيل ذلك في :
Gao Jinyuan , "China and Africa: the Development of Relations over many Years", **African Affairs**, Vol.83, No. 331., April 1984. P. 24. and Li Anshan , **A History of Chinese Overseas in Africa** , Beijing :Chinese Overseas Publishing House, 2000.

[4] Van de Looy, op. cit., p.2. , Richard J. Payne, "China's Post Cold war African Policy", **Asian Survey**, Vol. 38, No. 9, Sep. 1998,pp. 867-879.and Philip Snow, "china and Africa: Consensus and Camouflage" in Thomas Robinson and David Shambaugh ed., **Chinese Foreign Policy: Theory and Practice**, Oxford: Oxford University Press, 1995.pp. 283-321.

[5] George T. Yu, "Africa in Chinese Foreign Policy", **Asian Survey**, Vol 28, No. 8., Aug. 1988, pp.850-852.

[6] Ibid, pp 852-54. and Van de Looy, op. cit. , pp 2-3.

[7] George T. Yu,"The Tanzania- Zambia Railway: A Case Study in Chinese Economic Aid to Africa" in Warren Wweinstein and Thomas H. Henriken, eds. **Soviet and Chinese Aid to African Nations**, New York: Preager, 1980, pp 117- 144 and Tianbiao Zhu, Nationalism and Chinese Foreign Policy, The China Review, Vol. 1, No 1, Fall 2001, pp 1-27.

[8] George T. Yu, Africa in Chinese Foreign Policy, op. cit. , p 855 .

[9] ibid, p 855

[10] King C. Chen, ed., **China and the Three Worlds: A Foreign Policy Reader**, M E Sharpe Incorporated, 1978 and Peter Worsley, **The Three Worlds: Culture and World Development**, Chicago: The University of Chicago Press, 1984.

[11] De Looy, op. cit, p 411, George T. Yu, Africa in Chinese Foreign Policy, op. cit. , p 856-57, and Ian Taylor, " China's Relations with Sub Saharan Africa in the Post Maoist Era 1978- 1999" in Frank Columbus, ed., **Politics and Economics of Africa**, Vol 1., New York: Nova Science Publishers, Inc, 2001.

[12] بالرغم من أن الصين قدمت منذ الستينيات دعما لأفريقيا فإن العلاقة مع القارة أصبحت أكثر أهمية بعد الانتقادات الغربية للصين في مجال حقوق الإنسان. فالصين ترغب في استخدام أفريقيا كوسيلة لبسط نفوذها خارج شرق آسيا انظر:

Ian Taylor. "China's Foreign Policy towards Africa in the 1990s", **The Journal of Modern African Studies**. Cambridge: Vol.36, Iss. 3, Sep 1998.; pg. 443, and Payne, op. cit, pp 871- 872.

[13] Van de Looy, op. cit. , p. 6

[14] ibid, and Ian Taylor, " China's Oil Diplomacy in Africa", **International Affairs**, Vol 82, No. 5, 2006, pp 937-959.

[15] David Zweig and Bi Jianhai, "Cina's Global Hunt for Energy", **Foreign Affairs**, Vol, 84, No 5, Sep. Oct 2005.

[16] Esther Pan Cina, **Africa and Oil**, Washington DC,: Council on Foreign Relations, January 12, 2006.

[17] Tony Hodges, **Angola From Afro Stalinism to Petro- Diamond Capitalism**, Indiana: Indiana University Press, 2001.

[18] Van de Looy, op. cit, p. 19 and Lora Horta, "China and Angola Strengthen Bilateral Relationship", **Power and Interest News Report**, 23 June 2006.

Van de Looy, op, cit, pp 17- 18.

[19] David Blair, "Oil Hungry China Takes Sudan Under its Wing, the Telegraph" , April 23, 2005, at:

www.telegraph.co.uk/news/main.jhtml?xml=/news/2005/04/23/wsud23.xml

and Peter Goodman, China invest Heavily in Sudan 's Oil Industry, the Washington Post, Dec. 23, 2004,P A 01. at: www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A21143-2004Dec22.html

[20] Van de Looy, op. cit, and Adla Massoud ,"Oil May Fuel Sino-US Conflict", ***al-Jazeera***, June 29, 2006.

[21]Michelle Chan Fishel, Chinese Companies Environmental Impact – More of the Same? Dec 15, 2006 at www.Pambazuka.org..

[22] Samuel S. Kim, ed., China and the World: Chinese Foreign Policy faces the New Millennium, West view Press, 1998, DEBORAH BRAUTIGAM ,Chinese Aid and African Development: exporting green revolution , Basingstoke: Macmillan and New York: St Martin's, I998.and Van de Looy, op. cit, pp 6-11.

[23] Raphael Kaplinsky et al, the Impact of China on Sub Saharan Africa, The Department of International Development, United Kingdom, China Office, April, 2006.

[24] Giry Stephanie, China's Africa strategy, New Republic, , Vol. 231, Issue 20, 11/15/2004.

[25] the Gurdian, 23 May, 2006

[26] Raphael Kaplinsky et al, op , cit., pp 18-19

[27] Drew Thompson, China's Soft Power in Africa: From the "Beijing Consensus" to Health Diplomacy, Jamestown Foundation's China Brief, Thursday, October 13, 2005.at:
http://www.asiamedia.ucla.edu/article.asp?parentid=32003

[28] Cooperation and Trade: Africa – China: "Win Win" Strategy, Africa Research Bulettin, Economic, Financial and Technical Series43, No 6, 2006. and Joseph Khan, " China Courts Africa, Angling for Strategic Gains cover story, New York Times 156.53753, 2006.

[29] Jean-Christophe Servant , China's trade safari in Africa, Le Monde Diplomatique, May 2005.

[30] البلدان المؤهلة وفقا "لقانون النمو والفرص في أفريقيا هي أنغولا، بنين، بتسوانا، بوركينا فاسو، الكاميرون، الرأس الاخضر، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، اثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، ساو تومي وبرنسيبب، السنغال، سيشيل وسيراليون وجنوب أفريقيا وسوازيلند وتنزانيا واوغندا وزامبيا. وقد أزيحت كوت ديفوار ساحل العاج من القائمة في ديسمبر ٢٠٠٤. وهو ما يعطي إشارة مهمة أن الولايات المتحدة تأخذ المعايير بجدية.انظر:
U.S. Department of Commerce, International Trade Administration, "African Growth and Opportunity Act: Country Eligibility," at:
http://www.agoa.gov/eligibility/country_eligibility.html February 8, 2006, and Office

[31] Raphael Kaplinsky et al, op , cit., pp 4-14..

[32] Esther Pan, op., cit.

[33] Da Ming, China-Africa cooperation forum: Bringing the south closer. Beijing Review. Beijing: Jan 9, 2003.Vol.46, Iss. 2; pg

34 Da Ming,op,cit.

35 Lu Tingen. Review of Sino-African friendly relations, Beijing Review. Beijing: Vol.45, Iss. 19; May 9, 2002. pg. 7 and Jing Zi, **Fifty, years of friendly Sino-African Cooperation**, Beijing Review. Beijing: Vol.43, Iss. 41; Oct 9, 2000. pg. 15

36 انظر وثيقة سياسات الصين إزاء أفريقيا في بكين ١٢ يناير ٢٠٠٦

http://arabic.china.org.cn/special/zhongfei/txt/2006-10/30/content_2269173.htm

37 اعتبرت الدبلوماسية الصينية عام ٢٠٠٦ "عام أفريقيا". عقب زيارة وزير الخارجية لي زاوكسينغ والرئيس هو جينتاو، ورئيس الوزراء وين جيابا لسبعة بلدان أفريقية في ١٧ يونيو ٢٠٠٦. وفي النصف الثاني من العام نفسه عقد المؤتمر الوزاري الثالث والقمة الأولى لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي.انظر:

Ni Yanshuo, **Strategic Partners**, Beijing Review. Beijing:,.Vol.49, Iss. 27; Jul 6 2006. pg. 10

38 Africa- China: Beijing Summit, African Research Bulletin , Economic, Financial and Technical Series43, No 10, 2006.and Africa- China: Who Wins?, Africa Monitor, Vol 11, no 12, Dec. 2006, pp. 6-7.

39 الصين تمثل بديلا مريحا للدول الأفريقية بعيدا عن المشروطية الغربية:

Denis M Tull.,China's engagement in Africa: scope, significance and consequences The Journal of Modern African Studies. Cambridge: Vol.44, Iss. 3, Sep 2006.; p. 459

40 ibid, p.7

41 Neil Ford, Asian Companies Target African Oil and Gas, New African, No 457, Dec 2006, pp. 77-82 and Daniel Large. A 'Chinese Scramble'? The Politics of Contemporary China–Africa Relations, African Affairs 106, no. 422 2007: 141-143

و انظر أيضا:

د. حمدي عبد الرحمن حسن، سياسات التنافس الدولي في أفريقيا، قراءات سياسية، العدد الثاني، شعبان ١٤٢٦هـ، سبتمبر ٢٠٠٥م.

42 David Lynch, China Elevates its Economic Profile in Africa, Hunger for resources has Pros, Cons, USA Today, 3-11-2006.

43 Ibid.

44 Esther Pan, op. cit.

45 اتفاقية الألياف المتعددة Multi Fiber Agreement دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٤ كإجراء قصير المدى لتمكين الدول المتقدمة من فرض حصص علي وارداتها من الملابس والمنسوجات من الدول النامية. إذ كانت الأخيرة تمتلك ميزة نسبية في صناعة المنسوجات بسبب توافر الأيدي العاملة الرخيصة لديها. وقد انتهى سريان هذا الاتفاق في الأول من يناير ٢٠٠٥.

46 Princeton Lyman, China Rising Role in Africa, Presentation on the US- China commission, July 21, 2005.

[47] يطلق اصطلاح المرض الهولندي Dutch Disease على الحالات التي تعاني منها اقتصادات الدول من تدهور قطاع التصنيع المرتبط بوجود موارد طبيعية غنية. إذ يصبح الاعتماد على السلع المصنعة من الخارج كبيرا وتشهد الصادرات انخفاضا بينا. وقد ارتبط هذا المصطلح بالخبرة الهولندية عندما تم اكتشاف الغاز في منطقة بحر الشمال.

[48] 44-Taylor, op.cit.

[49] 45 Howard French, " China in Africa: all Trade and No Political Baggage", New York Times, Aug 8, 2004

[50] Taylor, China's Oil Diplomacy, op cit.

[51] Raphael Kaplinsky et al, op , cit., p. 5.

[52] Lindsey Hilsum, China's Offer to Africa: Pure Capitalism, New Statesman, 3 July, 2006, p. 23.

[53] أمام احتمال وفاة نحو مليون طفل سنويا من الملاريا في أفريقيا دعمت دول القارة برنامج التعاون مع الصين في محاولة منها لكبح جماح المرض، والحد من الوفيات والخسائر الاقتصادية الفادحة و قد بدأت العديد من دول القارة حلقات عمل مشتركة مع الصين في إطار برنامج يهدف في جانب منه إلى تخفيف العبء الاقتصادي الناجم عن الملاريا والذي يقدر بنحو ١٢ بليون دولار سنويا من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

Samuel Siringi, Africa and china Join Forces to Combat Malaria, Lancet, 8-9-2003, vol. 362, no 9382, p.456.

صدر من سلسلة "كراسات استراتيجية" خلال العامين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ *

العدد		المؤلف
	المجلد الرابع عشر ٢٠٠٤	
١٣٥	التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية	د. عمار على حسن
١٣٦	العولمة والسيادة: إعادة صياغة وظائف الدولة	د. محمود خليل
١٣٧	المأزق العراقي: مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي	أ. رجائي فايد
١٣٨	حق تقرير المصير لجنوب السودان: جدلية المسار والتداعيات	أ. هانئ رسلان
١٣٩	ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي	د. حسنين توفيق إبراهيم
١٤٠	إشكاليات الدستور العراقي المؤقت: الحقوق الفردية والهياكل السياسية	د. عبد الحسين شعبان
١٤١	أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة	د. عمرو الشوبكي
١٤٢	السودان بين الوحدة والتقسيم: خيارات السياسة المائية المصرية	أحمد السيد النجار
١٤٣	أمن إسرائيل: صراعات الأيديولوجيا والسياسة	د. حسن براري
١٤٤	النظام السياسي العراقي الجديد: قراءة في نموذج الديمقراطية التوافقية	د. وحيد عبد المجيد
١٤٥	السياسات الأوروبية والأمريكية في الشرق الأوسط: توافق أم تعارض؟	د. محمد السيد سليم
١٤٦	السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط	د. محمد عبد السلام
	المجلد الخامس عشر ٢٠٠٥	
١٤٧	بناء الدولة: أزمة المصالحة الصومالية	د. السيد عوض عثمان
١٤٨	عملية سلام جنوب السودان: مخاض صعب لتوازن حرج	أ. هانئ رسلان
١٤٩	الأزمة النووية الإيرانية: تحليل لإستراتيجيات إدارة الصراع	د. أحمد إبراهيم محمود
١٥٠	التعديل الدستوري وآفاق الإصلاح السياسي في مصر	أ. أحمد عبد الحفيظ
١٥١	فلسطين بعد عرفات: تحديات الإصلاح والتسوية	أ. صبحي عسيلة
١٥٢	المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان	د. جمال عبد الجواد
١٥٣	الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية	أ. معتز سلامة
١٥٤	أسعار النفط: التصحيح عبر آليات السوق	د. حسين عبد الله
١٥٥	القاعدة: من التنظيم إلى الشبكة	أ. عبد الرحيم على
١٥٦	كردستان العراق: أكثر من فيدرالية وأقل من استقلال	أ. رجائي فايد
١٥٧	أزمة دارفور وجهود التسوية: بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية	أ. هانئ رسلان
١٥٨	الدور الإيراني في العراق: تحركات غامضة في بيئة مضطربة	أ. خليل العناني

* للحصول علي قائمة الأعداد السابقة من السلسلة، الصادرة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣)، يمكنكم الاتصال بهيئة تحرير السلسلة تليفون رقم: ٧٧٠٥١١٨.

المجلد السادس عشر ٢٠٠٦

١٥٩	العرب والقمة العالمية لمجتمع المعلومات: تعقيدات التعامل مع الفجوة الرقمية	أ. جمال محمد غيطاس
١٦٠	مصر ومحطات القوى النووية: التطورات والاتجاهات المستقبلية	د. عادل محمد أحمد
١٦١	مستقبل نظام التأمينات الاجتماعية في مصر	أ. عبد الفتاح الجبالي
١٦٢	الأمن القومي الأمريكي: التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية	أ. معتز سلامة
١٦٣	مستقبل جماعة الإخوان المسلمين	د. عمرو الشوبكي
١٦٤	انتخابات الكنيست السابع عشر: إعادة تشكيل المنظومة الحزبية في إسرائيل	أ. علاء سالم
١٦٥	الطفرة النفطية العربية الثالثة: دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف	أ. أحمد السيد النجار
١٦٦	الليبراليون الجدد في مصر: إشكاليات الخطاب والممارسة	أ. هاني نسيرة
١٦٧	تفجيرات سيناء وتحولات ظاهرة الإرهاب في مصر	د. أحمد إبراهيم محمود
١٦٨	حركة حماس بين إجراءات التأقلم والضغوط الخارجية	أ. بيسان عدوان
١٦٩	العولمة والطبقة الوسطى متعدية الجنسية في مصر	د. محمد عبد المنعم شلبي
١٧٠	اتفاق أبوجا للسلام وأزمة نشر القوات الدولية في دارفور	أ. هانئ رسلان

المجلد السابع عشر ٢٠٠٧

١٧١	أزمة البرنامج النووي الكوري: مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني	أ. محمد فايز فرحات

رقم الإيداع ٣٣١٧ / ٢٠٠٤

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 258 - X

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر